هاني الريس

دور المرأة البحرينية
في الإنتفاضة الدستورية
١٩٩٤ ـ ١٩٩٨

دور المرأة البحرينية في الانتفاضة الدستورية

هاني الريس

دور المرأة البحرينية

في الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤- ١٩٩٨

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

دور المرأة البحرينية في الانتفاضة الدستورية

هاني الريس

الطبعة الاولى ٢٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة

الدانمارك

الإهداء

إلى

هدى وسبيكة وصالحة

الى زهرة وعزيزة

إلى كل امرأة ناضلت من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين .

مقدمة:

ينصب اهتمام هذه الدراسة على المواقف النضالية للمرأة البحرينية، ولا سيما نضالاتها من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث كان لها اسهامات ملحوظة في كافة المراحل التي طالب فيها شعب البحرين بحقوقه الدستورية، وفي كل المواقع التي تواجدت فيها سواء في الاحياء الشعبية او مواقع العمل او في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا في الداخل والخارج.. وبرزت خلال الانتفاضة الدستورية الشعبية التي شهدتها البحرين منذ أواخر العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٨.

لقد أثبتت المرأة البحرينية خلال مسار الانتفاضة الدستورية الشعبية قدرتها على مواجهة التحديات التي واجهت المجتمع البحريني، وبصورة خاصة مشاركتها العملية في التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية السلمية والتوقيع على العرائض الشعبية المطالبة بتغيير الأوضاع السائدة في البلاد وعودة المواد الحيوية

المعطلة من دستور البحرين وإعادة الحياة البرلمانية وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين من دون تمييز طبقي ومذهبي.

تبدأ هذه الدراسة بمقدمة تاريخية وجغرافية للبحرين، والأحداث التي شهدتها منذ الخمسينات والستينات وحتى المرحلة الراهنة، ومعلومات موثقة عن الحوادث اليومية التي تعرضت لها المرأة البحرينية على مدى الانتفاضة الدستورية وهي بطبيعة الحال محصلة لعدد من بيانات وأدبيات ويوميات الحركة الدستورية، ونذكر بالخصوص اليوميات التي أصدرتها حركة أحرار البحرين الإسلامية على مدى السنوات التي سبق ذكرها.

البحرين: لمحة تاريخية وجغرافية:

تقع البحرين في قلب مياه الخليج العربي، وتتكون من ٣٣ جزيرة صغيرة على شكل أرخبيل مساحته ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً وتعتبر جزيرة البحرين أكبر هذه الجزر حيث تشغل حوالي ٨٥ بالمئة من مساحة الأرخبيل. وارتبطت باسم هذه الجزر معتقدات دينية أثنية قديمة وعبادات إسلامية. وسميت بعدة أسماء من بينها: وائل وأوال ودلمون (أرض الخلود). وأخيراً البحرين.

وتتصل جزيرة البحرين التي تقع ضمنها المنامة عاصمة البلاد، بجزيرة المحرق ثاني أكبر مدن البحرين على جسر صغير، وتليها جزيرة سترة، ويوجد فيها مرفأ لتصدير النفط.

وقد عزز أهمية موقع البحرين بشكل خاص موقعها الجغرافي والتجاري، حيث كانت صلة الوصل ما بين منطقة شبه الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية. ومحطة رئيسية على الطريق الملاحي ما بين الهند ووادي الرافدين.

وتتركز النشاطات الرئيسية في حياة المجتمع البحريني في الصناعات الخفيفة والحرفية التقليدية والزراعة وصيد الأسماك والتجارة، وتعتبر البحرين حالياً المركز المالي الأول في المنطقة والمقر الرئيسي للاتصالات الدولية السلكية واللاسلكية، ومركزاً متقدماً للحضور العسكري الأميركي.

عاصمة البحرين: المنامة ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٥٠ ألفا وتليها المحرق ثم سترة ومدينة عيسى ومدينة حمد.

الجامعات: جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي إضافة لبعض الكليات والمعاهد، والجامعات الجديدة التي برزت في السنة الاخيرة.

الديانة: الإسلام.

العملة: الدينار: الدينار البحريني ويساوي تقريباً ٢/٥ دولاراً أميركياً.

نظام الحكم: ملكي وراثي وتسيطر عائلة آل خليفة على حكم البحرين منذ العام ١٧٨٣م.

والبحرين عضو في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعضو في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة، وكانت حتى العام ١٩٧١ خاضعة لسيطرة ونفوذ التاج البريطاني.

النضال الوطني لشعب البحرين

خلال قرن من الزمن خاض شعب البحرين، بمختلف فئاته وفعالياته وطوائفه سلسلة من الانتفاضات التي تطالب بالاستقلال وتحقيق المساواة والعدل والأمن والاستقرار في البحرين.

ففي العام ١٩١٩: تفجرت انتفاضة الغواصين (صيادي اللؤلؤ) تطالب أساساً بوقف ظلم الطواويش، أي تجار اللؤلؤ، والذين هم غالباً ملاك السفن حيث حولتهم علاقات الاستغلال إلى ما يشبه العبيد.

وفي العام ١٩٢١: انتفضت الطائفة الشيعية التي تشمل الأغلبية المضطهدة من جانب الحكم في البحرين، والتقى زعمائها بالمعتمد البريطاني المقيم في البحرين، وذكروه بالمسؤولية المزدوجة للحكم البريطاني تجاه حاكم البحرين الظالم تجاه رعاياه، وقالوا حيث أن بريطانيا ملتزمة بحماية الحاكم ضد أي نوع من أنواع التهديد، فإن من واجبها أيضاً، كقوة حامية، إقامة

حكومة جديدة عادلة في البلاد، لأن الحكم كان مستبداً ضد كافة الطوائف البحرينية وليس الطائفة الشيعية وحدها.

وفي العام ١٩٢٢: حدثت انتفاضة شيعية أخرى ضد ممارسات الحكم الاستبدادية القمعية، وكانت الشرارة الأولى المواجهة العنيفة مع فداوية الحكومة (ميليشيات مسلحة بدوية يستخدمها الحكم في البحرين لنشر الرعب والخوف في نفوس وقلوب المواطنين من أجل السكوت عن كل ممارسات الحاكم) وأدت هذه الانتفاضة إلى إضراب عام في أسواق العاصمة، المنامة، وبقي المواطنون في بيوتهم فيما تظاهر العديد منهم في الشوارع، بحيث شعرت الحكومة بالخوف من امتدادها ولجأت إلى المعتمد البريطاني تستنجد به وتستثيره فيما يمكن أن تفعله لوقف السخط الشعبي الواسع ضدها.

وفي العام ١٩٢٤ تقدم عدد من الاعيان بمطالب الى الحاكم يطالبون فيها بتشكيل مجلس شورى .. فاتخذ المعتمد البريطاني، الميجر ديلي قراراً بابعاد اثنين من قادة التحرك وهما الشيخ عبدالوهاب الزياني واحمد بن لاحج الى الهند.

وفي العام ١٩٣٠: قام مدرسو وطلاب البحرين بإضراب عام احتجاجاً على السياسة التعليمية التي كان يتبعها السيد فائق أدهم المفتش العام بوزارة التربية والتعليم وممارسة التعسف العام ضد

المدرسين، ورفعوا مجموعة من المطالب المهنية، فما كان من الحكم إلا أن ألقى القبض على الأستاذ عثمان الحوراني الذي تولى إدارة مدرسة الهداية بمدينة المحرق واثنين من زملائه، وتم ترحيلهم عن البحرين بتهمة أنهم يقفون وراء المشاكل، لكن الطلبة واصلوا إضرابهم وخرجوا مع الأهالي في تظاهرات حاشدة تضامناً مع المدرسين المطرودين، يقول تشارلز بلغريف (المستشار البريطاني في البحرين) في مسألة الإضرابات: (لقد كان طلاب المدارس هم أول من أدخل عادة الإضرابات في الجزيرة العربية).

العام ١٩٣٤: قامت انتفاضة شعبية قادها عدد من رجال الدين، تطالب بالمساواة والعدل ونشر الأخلاق والفضيلة والتحرر من الاستعمار والتبعية الأجنبية، حملت شعار: "الجهاد من أجل المساواة والعدل وهو سبب الأمن والاستقرار في البلاد".

العام ١٩٣٥: قامت انتفاضة شعبية طالبت بمنع إقامة القواعد العسكرية البريطانية في البحرين، والحيلولة دون توسع السيطرة البريطانية على مقدرات الوطن والشعب وطرحت شعار المساواة والعدل والأمن والاستقرار في البلاد.

العام ١٩٣٨: قامت انتفاضة شعبية طالبت بإقامة مجلس شورى وقد ساهم فيها زعماء الطائفتين: الشيعة والسنة.

العام ١٩٥٤: تدهورت الأوضاع الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية في البلاد، وصارت السلطة الحاكمة تفقد شيئاً من شرعيتها بسبب عجزها عن حل المشكلات الحقيقية للدولة والمجتمع، مما أدى إلى تحرك شعبي واسع ضد سياساتها الاستبدادية القمعية تمثل في التحركات الشعبية الكبيرة التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني الممثلة لكل فئات وفعاليات وطوائف المجتمع البحريني، رفعت خلالها نفس شعارات الانتفاضات السابقة وكان المطلب الديمقراطي المتمثل في المشاركة الشعبية في صلب هذه المطالب.

العام ١٩٦٥: شهدت البحرين أبرز انتفاضة عمالية وطنية كانت نتيجة التسريحات الواسعة التي قامت بها شركة نفط البحرين الأمريكية (بابكو) واستمرت هذه الانتفاضة عدة أشهر امتزجت فيها المطالب العمالية بضرورة عودة العمال المسرحين من أعمالهم وحق التنظيم النقابي مع المطالب الديمقراطية التي عبرت عنها بيانات القوى الديمقراطية والقومية آنذاك، حيث أكد الجميع على ضرورة طرد المرتزقة البريطانيين والأمريكيين ومشاركة الشعب في إدارة شؤون البلاد عبر مجلس نيابي كامل الصلاحيات الدستورية، وقد استشهد خلالها العديد من المناضلين.

في العام ١٩٧٢: شهدت البحرين أيضاً انتفاضة عمالية استمرت ثلاثة أيام متتالية بقيادة اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي وأصحاب المهن الحرة في البحرين، تمثلت في أوسع

تحالف وطني وكانت المطالب واضحة وهي: "سن قانون العمل النقابي، والسماح بتشكيل النقابات والاتحادات المهنية، ولم يجد الحكم بداً من التفاوض مع ممثلي اللجنة وتقديم الوعود والتخلص من الحالة الشعبية والإضراب العمالي الذي شل الحياة الاقتصادية، ثم انقض على الحركة العمالية حيث تم اعتقال أبرز رموزها وقدم الحكم مشروعه المسخ "اللجان العمالية الاستشارية" ثم "اللجان العمالية المشتركة" والتي أثبتت فشلها فيما بعد بسبب مشاريعها المرتبطة أساساً بالسلطة.

العام ١٩٧٣: تفاعلت مجاميع الطلبة في البحرين مع الجماهير الشعبية التي عانت من الظلم والاستبداد، وسجلت الحركة الطلابية البحرينية أول تحرك طلابي خاص بها ويحمل مطالبها المهنية لتطوير الحياة التعليمية وقيام التنظيم النقابي، فقد قدم طلبة المدارس الثانوية عريضة إلى وزارة التربية والتعليم حملت المطالب التالية:

١- إنشاء فروع للاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الداخل.

٢- تطبيق نظام الدور الثاني لطلبة الثانوية العامة.

٣- تحسين الأوضاع الصحية للطلبة والطالبات وتغيير الطاقم الصحي في المدارس.

وفي ضوء هذا التحرك الذي مورست ضده مختلف وسائل

القمع، أضربت كافة المدارس الثانوية سواء البنين أو البنات، وجاء رد وزارة التعليم على هذا التحرك بطرد أعداد كبيرة من الطلبة واعتقال آخرين ورفض كافة المطالب من خلال البيان الذي أصدره وزير التربية في ٢٠ فبراير ١٩٧٣، كما قامت الوزارة بتقريب موعد العطلة المدرسية (عطلة الربيع) وتمديدها وتمكنت من خلال ذلك ضرب التحرك وإفشاله.

العام ١٩٧٥ : حل المجلس الوطني وفرض قانون امن الدولة وشن حملة اعتقالات واسعة النطاق.

التحركات الشعبية في التسعينات

تحت ضغط الظروف الاقتصادية المعيشية المتردية التي واجهت المجتمع البحريني في سنوات ما بعد تراجع الطفرة النفطية واستمرار الحكم في البحرين بتعطيل المواد الأساسية من دستور البحرين وتعطيل الحياة النيابية وفرض إجراءات قمع الحريات العامة، صارت هناك قناعات شعبية متزايدة بضرورة اجراء إصلاحات كبيرة على الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعمول بها في البلاد.

وبعد أن برزت متغيرات إقليمية وعربية ودولية جديدة بعد تداعيات حرب الخليج الثانية، وبعد أن انتهى حاجز الخوف الرهيب الذي ساد طوال سنوات عديدة في البحرين، تحركت

القوى الديمقراطية والإسلامية في البلاد، تطالب أساساً بتحقيق مطالبها السياسية والاجتماعية وتمثل ذلك التحرك بالمطالبة بعودة المواد الحيوية المعطلة من دستور البحرين وعودة الحياة النيابية العامة وتحسين فرص العيش والمساواة والعدل بين المواطنين والسماح للمبعدين والمنفيين تعسفاً بالعودة غير المشروطة إلى البلاد ووقف إجراءات قمع الحريات وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، واعطاء المرأة حقوقها السياسية.

وفي مطلع العام ١٩٩٢، تقدم قرابة ٣٠٥ من شخصيات البحرين، بعريضة دعيت لاحقاً بالعريضة النخبوية تطالب الحكم برفع الظلم عن كاهل المجتمع وحل المشكلات الحقيقية التي يعاني منها غالبية المواطنين في البحرين، واعادة الحياة البرلمانية.. ولكن الحكم مارس منذ اللحظة الأولى لهذا التحرك الشعبي المشروع نهجاً تضليلياً..

وقد اختارت الحركة المطلبية منذ بداية التحركات طريق التطور السلمي لمعالجة الوضع العام ولم ترغب في أي وقت بحدوث أي تفجير في الوضع تكون نتائجه غير معروفة، وانزعج الحكم من سلمية هذه التحركات وعمق القاعدة الشعبية التي ساندتها، وعندما عجز عن معالجة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث هذا التفجير وتداعياته، حاول بأساليب ملتوية القفز على المطالب الشعبية بطرح بعض الحلول التجميلية في مسعى

يبدو أنه محاولة لتهدئة الوضع ومن هذه الحلول الإعلان عن تأسيس مجلس للشورى وبعض التغييرات في مستوى الحكومة بهدف الالتفاف على مطلب التغيير العام الذي يقتضي جعل مؤسسات الدولة الراهنة في أنظمة برلمانية دستورية.

وعلى نقيض الدستور والإرادة الشعبية، أعلن الحكم عن تشكيل مجلس الشورى، وعين جميع أعضائه الثلاثين، بمرسوم أميري رقم (٩) لسنة ١٩٩٢ ليكون بديلاً عن المجلس الوطني المنتخب (البرلمان) وقد رفض الشعب بمختلف فعالياته وفئاته وطوائفه هذا المجلس الذي اعتبر بمثابة جهاز ملحق بمجلس الوزراء يقدم له المشورة اذا طلب منه.. واجتماعاته سرية!!

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤: عاودت الحركة الوطنية التحرك بالتوقيع على عريضة شعبية موسعة حملت أكثر من ٢٥ ألف توقيع لمختلف الفعاليات والطوائف البحرينية وتمثلت بنفس مضامين العريضة الأولى، وكان واضحاً أن الحركة المطلبية استخدمت أساليب التخاطب السلمي مع الحكم لتحقيق تلك الأهداف، ولكن الأخير تجاهل ذلك وكان رده تصعيداً أمنياً وإعلامياً لمواجهة المطالب الشعبية.

وبدلاً من حل المشكلات الحقيقية التي يعاني منها غالبية المواطنين في البحرين، فقد مارس الحكم منذ اللحظة الأولى لهذا

التحرك الشعبي المشروع نهجاً قمعياً، وأقدم على عمليات تعسفية بملاحقة واعتقال الشخصيات والقواعد الشعبية التي تبنت مشروع العريضة الشعبية.

الانتفاضة الدستورية ودور المرأة

منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤: تصاعد وهج الحركة الدستورية وتجلت تحركاتها في انتفاضة شعبية هزت البلاد، وبرغم قوة القمع الموجهة ضدها، فإن إرادتها لم تضعف، بل على العكس، فقد تصاعدت نضالاتها الثورية وأساليبها المتحضرة في أنماط المقاومة المدنية والصراع السلمي.

وفي خضم ذلك الصراع بدأت حركة المرأة البحرينية تبرز إلى العلن، فقد شاركت المرأة البحرينية في مسارات الانتفاضة الشعبية المباركة بكل عزيمة وقوة، عبر المسيرات والتظاهرات والتوقيع على العرائض الشعبية.

وأكدت المرأة البحرينية على رغبتها بالانضواء تحت راية الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير، وقدمت منذ اللحظات الأولى لمشاركتها في ساحة النضال الوطني المزيد من التضحيات بدءاً

من التعرض للاعتقال التعسفي والفصل من الوظائف الحكومية أو الأهلية إلى القتل تحت وطأة التعذيب أو بواسطة رصاص قوات الأمن من خلال التظاهرات وإلى التهجير والنفي التعسفي.

ومع استمرار تداعيات الانتفاضة الشعبية المباركة، واجهت المرأة البحرينية تحديات واسعة لجهة انتهاكات حقوقها وفي ما يلي تأكيداً واضحاً على قوة هذه الانتهاكات:

ففي ٣١ يناير ١٩٩٤:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة سترة احتجاجاً على سياسات القمع والاستبداد، وقامت قوات قمع الشغب بمحاصرة التظاهرة السلمية واستخدمت خلال ذلك الغازات المسيلة للدموع والهراوات ومختلف وسائل القمع وجرح عدد كبير من النسوة المشاركات في التظاهرة نتيجة استخدام العنف لتفريقهن.

١٧ ديسمبر ١٩٩٤:

شهدت مناطق جد حفص والديه مظاهرات واسعة شاركت فيها المرأة البحرينية واستخدمت خلالها قوات قمع الشغب مختلف الأسلحة الفتاكة. مما في ذلك الطائرات المروحية والغازات المسيلة للدموع والقنابل المطاطية والزجاجية، وكانت المواجهة

دامية بين قوات قمع الشغب والمتظاهرين،

وسقط خلال هذه المواجهة أول شهيدين للحركة الدستورية (هاني عباس خميس – ٢٣ عاماً) من منطقة السنابس و (هاني الوسطي – ٢٢ عاماً) من منطقة جد حفص، كما جرح العديد من المواطنين، في نفس الوقت الذي قامت فيه تلك القوات بحملة اعتقالات عشوائية شملت بعض النساء والأطفال ومارست انتهاكات جسدية ضد السيدة زينب.

وقامت قوات الشغب بمواجهة هذه التظاهرات بقسوة بالغة حيث تعرض العديد من المواطنين لإصابات بعضها خطير نتيجة لاستخدام الأسلحة الأوتوماتيكية والغازات المسيلة للدموع وغيرها من وسائل القمع.

في نفس اليوم تظاهر أكثر من ٦٠٠ طالب وطالبة في مبنى كلية الآداب بجامعة البحرين رفع المتظاهرون خلالها شعارات الحركة الدستورية (نحن لا نشاغب، بالدستور نطالب) و(لا سنية... لا شيعية، وحدة وحدة وطنية).

وفي منطقة الدراز خرجت مظاهرة أخرى شارك فيها النساء والرجال، رفعت خلالها شعارات تطالب بعودة الدستور والبرلمان ورفع حالة الأحكام العرفية وإطلاق سراح كافة المعتقلين والموقوفين وعودة المبعدين والمنفيين وتحقيق الفرص الاجتماعية

للمواطنين من دون تمييز، وجوبهت هذه التظاهرة باستخدام الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والاعتقالات الجماعية العشوائية.

١١ فبراير ١٩٩٥:

تجمهر حوالي ١٣٠ امرأة قبالة مبنى محاكم البحرين للمطالبة بإطلاق سراح أبنائهن وأزواجهن، واستمر اعتصام النسوة قرابة ٤٥ دقيقة، رفعن خلالها شعارات منددة بممارسات الحكومة والمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين والموقوفين وعودة العمل بدستور البحرين وإطلاق الحريات العامة،

وقامت قوات قمع الشغب بإجراءات عنيفة ضد المتظاهرات في محاولة يائسة لتفريقهن.

٢ مارس ١٩٩٥:

تجمهر عدد كبير من النساء والرجال أمام مبنى القلعة (مقر وزارة الداخلية والأمن العام) منذ الصباح الباكر، وذلك بانتظار الإفراج عن بعض المعتقلين، وحاصرت قوات قمع الشغب هذا التجمهر الكبير واعتدت على النساء والرجال والأطفال بمختلف وسائل القمع والترهيب مما أدى إلى وقوع إصابات في العديد منهم.

٧ مارس ١٩٩٥:

تطورت الأوضاع في البحرين بصورة سريعة وشهد يوم عيد الفطر المبارك، اضطرابات واسعة في مختلف مناطق البلاد واعتدت هذه القوات على منزل فضيلة الشيخ الجمري وانهالت بالضرب المبرح على الأطفال والنساء قبل مغادرتها المنزل، وعرف من بين اللاتي تم استدعاؤهن للتحقيق في اليوم التالي السيدة زهرة سلمان هلال (كانت معتقلة في العام ١٩٩٥ لمدة تزيد عن الشهرين) مع ثماني نساء أخريات.

١٤ مارس ١٩٩٥:

قام طلاب وطالبات جامعة البحرين باعتصام حاشد في وسط الحرم الجامعي وشارك في الاعتصام مئات الطلبة والطالبات ورفعت خلال الاعتصام المطالب الشعبية وحاولت قوات قمع الشغب بتفريق الاعتصام باستخدام القوة.

٢٨ مارس ١٩٩٥:

استمرت تظاهرات طلاب وطالبات المدارس البحرينية، ونظمت في العديد من هذه المدارس الاعتصامات الاحتجاجية على السياسات القمعية التي مارستها الحكومة، واعتدت قوات قمع الشغب على مسيرة حاشدة نظمتها طالبات مدرسة مدينة عيسى.

٣٥ مايو ١٩٩٥:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة بني حمرة، شاركت فيها المئات من نساء القرية بمعية أعداد كبيرة أخرى من الشباب والأطفال رفعت خلالها شعارات تطالب الحكومة بالإفراج عن أبنائهن المعتقلين في السجون البحرينية، وتدخلت قوات قمع الشغب لتفريق المسيرة النسائية بالقوة المسلحة.

٣١ مارس ١٩٩٥:

خرجت مسيرة نسائية في منطقة سترة، احتجاجاً على الممارسات القمعية للحكومة، وقامت قوات قمع الشغب بأوامر من أيان هندرسون باستباحة المنطقة ومحاصرتها إثر مقتل أحد عناصر هذه القوات في حريق شب في سيارته مع عنصرين آخرين كانوا بمعيته، وتعرضت المنطقة برمتها إلى الحصار وإلى عمليات سلب ونهب وتدمير ممتلكات أهالي المدينة.

١٦ مارس ١٩٩٥:

خرجت مظاهرة في منطقة السنابس، كانت غالبيتها من النساء تطالب بعودة الدستور والبرلمان وإطلاق الحريات العامة في البلاد وإطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفين، وفي خلال أقل من نصف ساعة على بدء هذه التظاهرة هاجمت قوات قمع

الشغب المتظاهرين واستخدمت ضدهم الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

١٨ مارس ١٩٩٥:

خرجت مسيرة شعبية حاشدة في منطقة النويدرات بمنطقة سترة، شاركت فيها أعداد كبيرة من النساء ورفعت خلالها شعارات منددة بممارسات الحكومة القمعية، وشعارات تطالب بعودة الدستور والبرلمان وإطلاق سراح كافة المعتقلين والموقوفين وترحيل الضابط البريطاني أيان هندرسون المسؤول عن جهاز الأمن في البحرين، وقامت قوات قمع الشغب بمهاجمة التظاهرة باستخدام الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية، وجرح خلال المواجهة العشرات من النساء والرجال وكانت بعض الإصابات خطيرة جداً.

٢٠ مارس ١٩٩٥:

شهدت بعض مدارس البحرين تظاهرات طلابية حاشدة شارك فيها الطلاب والطالبات ورفعت خلالها شعارات التنديد بممارسات الحكومة، وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين والموقوفين وعودة الدستور والبرلمان وتعرضت معظم هذه التظاهرات لنيران قوات قمع الشغب وتسببت في وقوع إصابات في صفوف الطلبة والطالبات. واعتدت قوات قمع الشغب على التظاهرة بأنواع

الأسلحة التقليدية واعتقلت خمس طالبات.

١٢ أبريل ١٩٩٥:

خرجت طالبات مدرسة جد حفص الإعدادية للبنات في تظاهرة حاشدة منددة بممارسات الحكومة، وقامت قوات قمع الشغب بمحاصرة التظاهرة والاعتداء على الطالبات بمختلف وسائل القمع وفي نفس ذلك اليوم خرجت مظاهرة أخرى لطالبات مدرسة مدينة عيسى الإعدادية الثانوية للبنات ورفعت شعارات منددة بممارسات السلطة.

١٤ أبريل ١٩٩٥:

فصلت الطالبة زهرة محمد عبد الخضر من سكنة منطقة الدراز من المدرسة في منطقة سار الثانوية، واستدعيت للتحقيق في مخفر الشرطة الطالبة ريمة عباس عبد ا لله يوسف.

٢٧ أبريل ١٩٩٥:

وقعت الحركة النسائية في البحرين عريضة موسعة تطالب بعودة العمل بالدستور وعودة المؤسسات الدستورية ووقف عمليات القمع ضد المواطنين المطالبين بالديمقراطية، وحملت هذه العريضة تواقيع عشرات النساء من مختلف الفعاليات المهنية والطالبية.

١ مايو ١٩٩٥:

وقعت ٢١ امرأة من المثقفات عريضة جديدة تطالب بعودة الدستور والبرلمان وإطلاق الحريات العامة في البلاد، وهن من خلفيات سياسية واجتماعية متعددة وبينهن مدرسات ومحاميات وجامعيات وشاعرات وفنانات وطبيبات ومخرجات برامج تلفزيونية.

٤ مايو ١٩٩٥:

أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً عاجلاً بشأن السيدة نازي كريمي المعتقلة في سجون البحرين لفترة تزيد عن ثلاثة أسابيع وعبرت المنظمة الدولية عن قلقها مما تتعرض له السيدة كريمي وطالبت حكومة البحرين بالإفراج العاجل عنها.

٢٧ مايو ١٩٩٥:

نظمت المعارضة البحرينية اعتصاماً كبيراً أمام سفارة البحرين في لندن شارك فيه عشرات المواطنين المبعدين تعسفاً من رجال ونساء وأطفال ورفعت خلاله شعارات تطالب الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين والموقوفين وإعادة العمل بالدستور وعودة البرلمان.

١ يونيو ١٩٩٥:

أصدر جهاز المخابرات البحرينية قراراً بفصل الدكتورة فضيلة المحروس من عملها في وزارة الصحة بسبب مشاركتها في التوقيع على العريضة النسائية في مايو ١٩٩٥، في نفس الوقت الذي تم فيه استدعاء كل من وداد المسقطي وعائشة مطر وهما من الموقعات على العريضة النسائية التي طالبت بالإفراج عن المعتقلين وإعادة العمل بدستور البحرين وتخلي الحكومة عن ماضيها القمعي، وأبلغهما جهاز المخابرات بأنه سيقوم أيضاً بفصلهن من وظائفهن ما لم يعلن عن سحب توقيعهما من العريضة النسائية والتوقيع على تعهد بعدم المشاركة في أي عمل سياسي في المستقبل.

١١ يونيو ١٩٩٥:

تظاهر أكثر من ٥٠٠٠ مواطن ومواطنة في منطقة الدية وحاصرتها قوات قمع الشغب من دون حدوث أية مواجهات أو إراقة الدماء. ورفعت التظاهرة شعارات مناهضة للحكومة وممارساتها القمعية ورفع المتظاهرون صوراً لرموز الانتفاضة الدستورية وفي المقدمة فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري، ووزع في التظاهرة منشورات وبيانات الحركة الدستورية وترجمة مكتوبة لمداولات مجلس اللوردات البريطاني حول قضايا شعب البحرين.

١٢ يونيو ١٩٩٥:

تصاعدت مخاوف المعارضة البحرينية من استمرار اعتقال الآنسة ملكة السنكيس (٢٧ عاماً) من منطقة السنابس، وتعرضها لتعذيب نفسي وجسدي داخل المعتقل طوال شهرين كاملين، ولم توجه لها أية تهمة، ولم تقدم إلى المحكمة، وكانت هذه الفتاة الشابة قد اعتقلت مع والدتها في ٦ أبريل ١٩٩٥.

١٧ يونيو ١٩٩٥:

أصدرت منظمة العفو الدولية ندائين عاجلين لأعضائها للاحتجاج على اعتقال عفاف عبد الأمير الجمري. التي اعتقلت بقصد التنكيل فقط بوالدها فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري، الذي تصدر مشروعاً برلمانياً في يونيو ١٩٧٥ يطالب الحكومة بإلغاء قانون أمن الدولة السيئ الصيت، وهو المشروع الذي أدى عدم إقراره من قبل المجلس الوطني (البرلمان) إلى حل المجلس في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥.

٢٤ يونيو ١٩٩٥:

أصدرت وزارة التربية والتعليم البحرينية قراراً بفصل الاستاذة حصة الخميري رئيسة قسم التعليم المستمر من وظيفتها في الوزارة، بعد أن رفضت تقديم اعتذاراً عن توقيعها على

عريضة تطالب الحكومة بإعادة العمل بالدستور وعودة البرلمان وإطلاق الحريات العامة في البلاد.

٤ يوليو ١٩٩٥:

قدمت إلى سفارة البحرين في لندن عريضة نسائية موقعة من حوالي أربعين امرأة أغلبهن من البريطانيات من بينهن أربع سيدات من البارونات المعروفات مثل البارونة توماس أوف واليسورث، والبارونة تيرنراوف، والبارونة ويليامزاوف كروشي، تطالب حكومة البحرين بالتوقف عن انتهاكات حقوق المرأة البحرينية وعدم مضايقة النساء اللاتي وقعن العريضة النسائية في مايو ١٩٩٥ وضرورة إحداث إصلاحات على الأنظمة السياسية والاجتماعية المعمول بها في البلاد وعودة الدستور والبرلمان والمؤسسات الدستورية واستقلال القضاة. وللتذكير فقط، فإن حكومة البحرين هددت عدداً من النساء وفي مقدمتهم الدكتورة منيرة فخرو الأستاذة في جامعة البحرين، بالفصل من الوظيفة ما لم تسحب توقيعها من العريضة النسائية، إلا أنهن رفضن ذلك.

٧ يوليو ١٩٩٥:

أصدرت منظمة العفو الدولية بيانين حول تطور الأوضاع في البحرين، وجاء في البيان الأول مناشدة عاجلة للرأي العام للتدخل لمنع مضايقة النساء اللاتي وقعن على عريضة تطالب حكومة

البحرين بإعادة العمل بالدستور ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، وخص البيان بالذكر كل من الدكتورة منيرة فخرو والدكتورة فضيلة المحروس. ودعا البيان الثاني حكومة البحرين إلى وقف عمليات الإعدام التي تصدرها محاكم أمن الدولة ضد سجناء الرأي والضمير.

١٠ يوليو ١٩٩٥:

خرجت مظاهرة حاشدة في منطقة سنابس، شاركت فيها أعداد كبيرة من الرجال والنساء، وقامت قوات قمع الشغب بقمع التظاهرة، وتعرضت الفتاة نزهة السيد عبد الله لنيران هذه القوات وأصيبت برصاصة مطاطية في كتفها ونقلت إلى المستشفى.

١٣ يوليو ١٩٩٥:

خرجت مسيرة جماهيرية في منطقة الديه، شاركت فيها أعداد كبيرة من نساء القرية، رفعت خلالها الشعارات الوطنية ومطالب الحركة الدستورية، وتصدت لها قوات قمع الشغب بنيران الأسلحة التقليدية، مما تسبب في إصابات العديد من المشاركين بينهم السيدة فتحية السيد سعيد التي أصابتها رصاصة مطاطية في خاصرتها ونقلت عنى أثرها إلى المستشفى.

١٤ أغسطس ١٩٩٥:

أصدرت وزارة الإعلام البحرينية قراراً بفصل الآنسة عزيزة البسام، معدة البرامج بتلفزيون البحرين، يعد أن رفضت تقديم اعتذاراً للحكومة عن توقيعها على العريضة النسائية التي تطالب أمير البحرين بإعادة العمل بالدستور ووقف انتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق الحريات العامة في البلاد. وبهذا الصدد، أصدرت عدة منظمات حقوقية دولية بيانات تناشد حكومة البحرين بالتخلي عن سياسة فصل المناضلات من أجل الديمقراطية من وظائفهن، وصرح ناطق باسم حركة أحرار البحرين عن استياء الحركة لإقدام وزارة الإعلام البحرينية على إقالة الآنسة عزيزة حمد البسام (كاتبة نصوص ومعدة برامج) من وظيفتها بالوزارة لمجرد توقيعها على العريضة النسائية المطالبة بعودة الدستور والبرلمان وتحسين فرص العمل للمواطنين.

٢ أكتوبر ١٩٩٥:

سلم مدير جامعة البحرين، الضابط العسكري، عبد العزيز الغتم، إنذاراً للأستاذة الجامعية الدكتورة منيرة فخرو، لتوقيفها عن العمل (حتى يبت في أمرها) وذلك في رسالة رسمية سلمت إليها شخصياً.

ومعروف أن الدكتورة منيرة فخرو واحدة من أبرز الرموز

النسائية المناضلة في البحرين، وقد رفضت تقديم أي اعتذار للحكومة على توقيعها على العريضة النسائية، وكان لها دور طليعي في صفوف الحركة الدستورية في البحرين، وفصلت من وظيفتها في الجامعة بسبب مواقفها الوطنية الشجاعة، وكانت من ضمن الذين تبنوا مشروع العريضة الشعبية التاريخية في العام ١٩٩٤ التي حملت أكثر من ٢٥ ألف توقيع مواطن ومواطنة من مختلف الفعاليات والتيارات السياسية والدينية والطوائف البحرينية.

وشاركت الدكتورة منيرة فخرو، في شهر يوليو ١٩٩٥ في ندوة أكاديمية في مدينة ميلانو الإيطالية، وقدمت خلال الندوة بحثاً علمياً حول الأوضاع الجارية في البحرين، وأعطت خلفية موثقة عن أسباب الانتفاضة الشعبية في البحرين والنتائج المترتبة عليها في المستقبل.

٩ أكتوبر ١٩٩٥:

خرجت في مختلف المدن والقرى البحرينية مسيرات حاشدة لأحياء إحدى المناسبات الدينية وهي وفاة فاطمة الزهراء بنت النبي محمد (ص) شارك فيها آلاف المواطنين من الرجال والنساء في مسيرات عارمة أكدت تماسك الموقف الشعبي، وإصرار المواطنين على استغلال أية مناسبة لتأكيد تماسك الجبهة

الداخلية، وكان للمرأة البحرينية دوراً بارزاً في إحياء هذه المناسبة الدينية، وكانت من بين رافعي شعارات الحركة الدستورية المطالبة بعودة الدستور والبرلمان وإطلاق المعتقلين وعودة المنفيين والمبعدين تعسفاً.

١٩ أكتوبر ١٩٩٥:

ترافع خمسة محامين بحرينيين في قضية الدفاع عن الآنسة عزيزة حمد البسام التي فصلت من وظيفتها بوزارة الإعلام، بسبب توقيعها على العريضة النسائية، وطالب محامو الدفاع وزارة الإعلام بإلغاء قرار الفصل غير القانوني وبإعادة الآنسة البسام إلى وظيفتها في الوزارة.

٢٧ أكتوبر ١٩٩٥:

التقى السفير البريطاني المعتمد في البحرين بوزير الداخلية البحريني محمد بن خليفة آل خليفة، وعبر له عن قلق الحكومة البريطانية إزاء قرار فصل الدكتورة منيرة فخرو من وظيفتها بجامعة البحرين، معتبراً ذلك العمل إجراءاً تعسفياً في حق الرأي والضمير.

٢٦ فبراير ١٩٩٦:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة، شاركت فيها قرابة

٥٠٠ امرأة، ورفعت خلالها شعارات الحركة الدستورية والمطالب التي أجمعت عليها غالبية الشعب، وتصدت لها قوات قمع الشغب لتفريقها بالقوة.

٢٨ فبراير ١٩٩٦:

شنت قوات قمع الشغب واحدة من أكبر اعتداءاتها على المناطق الآمنة في البحرين واعتقلت مئات المواطنين من الرجال والنساء من مختلف الأعمار، ومن بين المعتقلين عائلات بكامل أفرادها، وطلبت هذه القوات من عدد من النساء الحضور في اليوم التالي إلى المراكز الأمنية في العاصمة المنامة للتحقيق معهن في ظروف مشاركتهن في التظاهرات.

٢٩ فبراير ١٩٩٦:

داهمت قوات قمع الشغب منطقة بني جمرة في ساعة مبكرة من هذا اليوم بحثاً عن السيدة منى الجمري زوجة المهندس محمد جميل عبد الأمير الجمري، المعتقل في سجون البحرين منذ العام ١٩٨٨.

٢ مارس ١٩٩٦:

داهمت جحافل قوات قمع الشغب منطقة دمستان، واعتدت على أهلها في ساعة مبكرة من صباح هذا اليوم، وتعرضت نساء

المنطقة إلى التنكيل، وتم اعتقال بعضهن وأخذهن إلى مراكز التحقيق.

٣ مارس ١٩٩٦:

ناشدت عائلات النساء المعتقلات في سجون البحرين، ضمائر العالم الحر، للضغط على حكومة البحرين للإفراج عن النساء المعتقلات (هدى الجلاوي/ ٢٨ عاماً)، (منى حبيب الجمري/ ٣٤ عاماً)، (زهرة سلمان هلال/ ٣٢ عاماً) و(إيمان سلمان هلال/ ٢٤ عاماً)، (ريازي كريمي/ ٣٢ عاماً)، و(زهرة عبد علي/ ١٩ عاماً) وطالبوا المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان بالتدخل لوقف الاعتداء على الحرمات وانتهاك الأعراض والتوقف عن الاعتداءات الجنسية على المعتقلين كما حدث للكثيرين داخل السجون.

٤ مارس ١٩٩٦:

شارك أكثر من ٥٠٠ مواطن ومواطنة في مسيرة شعبية في منطقة كرباباد، احتجاجاً على اعتقال النساء وعمليات القمع المتواصلة ضد الأصوات الداعية إلى وقف العنف وسفك الدماء، واعتدت قوات قمع الشغب على المتظاهرين بالقوة والعنف.

٥ مارس ١٩٩٦:

صدر في البحرين بيان مهم وقع عليه ١٠٧ أشخاص أغلبهم

من المحامين والصحفيين يطالبون فيه بإطلاق سراح المحامي أحمد الشملان وبقية المعتقلين، وقد لعبت المرأة البحرينية المناضلة دورا مميزا لتعميم هذا البيان وتداوله بين عامة الناس.

٨ مارس ١٩٩٦:

أطلقت نداءات دولية كثيرة تطالب حكومة البحرين بإطلاق سراح النساء المعتقلات في سجون البحرين، وجاءت هذه النداءات في اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة في مؤتمر المرأة العالمي في بكين في العام ١٩٩٥، وأصدرت لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرينية بياناً ناشدت فيه نساء العالم بالتضامن مع قضايا نساء البحرين ومطالبة حكومة البحرين بإطلاق سراح النساء البحرينيات المعتقلات قي سجون البحرين، كما أصدرت حركة أحرار البحرين بياناً مماثلاً دعت فيه إلى وقف الانتهاكات البحرينية.

وفي سياق آخر نظمت المعارضة البحرينية اعتصاماً حاشداً أمام سفارة البحرين في لندن احتجاجاً على الاعتقالات المستمرة في صفوف المرأة البحرينية المناضلة، شاركت فيها النساء المنفيات والمبعدات تعسفاً، وأصدرت حركة أحرار البحرين بياناً بهذه المناسبة طالبت فيه حكومة البحرين بالتوقف عن اعتقال

النساء والإفراج الفوري عن جميع النساء المعتقلات في سجون البحرين لأسباب سياسية.

وتزامن الاحتفال بيوم المرأة العالمي، بصدور التقرير السنوي حول حقوق الإنسان عن وزارة الخارجية الأميركية، واحتوى على ثلاثة عشر صفحة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، واحتوى على جانب كبير مما تعانيه المرأة البحرينية من اضطهاد وتعسف.

وبالمناسبة أيضاً بعثت منظمة العفو الدولية رسالة خاصة إلى حكومة البحرين تناشدها لإطلاق سراح النساء المعتقلات في سجون البحرين من دون مبررات، وعبرت المنظمة عن بالغ قلقها من احتمال تعرضن للتعذيب والامتهان.

كما بعثت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان رسالة إلى أمير البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة حول اعتقال النساء في البحرين، جاء في محتواه: (تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، الأنباء الأخيرة باعتقال عدد من النساء وتعريضهن للتعذيب النفسي والجسدي لا لذنب ارتكبته سوى مطالبتهن مع زملائهن بعودة الحياة الدستورية والبرلمانية إلى البحرين وبطريقة سلمية) وأضافت الرسالة: (إن المنظمة التي سبق أن عبرت عن قلقها إزاء حوادث العنف والصدامات

المسلحة والتفجيرات تؤكد مجدداً موقفها بضرورة إجراء الحوار ونبذ أساليب العنف وإطلاق سراح المعتقلين وبشكل خاص النساء المعتقلات، وتأمل من الحكومة ومن جميع الأطراف المعنية العمل الجدي لتحقيق ذلك خصوصاً في اليوم العالمي للمرأة).

وأصدرت منظمة ليبرتي التي تتخذ من لندن مقراً لها بياناً حول أوضاع المرأة في العالم العربي، وحول البحرين جاء (يمر اليوم العالمي للمرأة والنساء يواجهن اضطهاداً في البحرين. وتأسف المنظمة لقيام سلطات الأمن البحرينية مؤخراً بممارسة أساليب الضغط على النشطاء السياسيين باعتقال زوجاتهم أو أقاربهم، وتناشد حكومة البحرين في يوم المرأة العالمي المبادرة إلى إطلاق سراح النساء البحرينيات المعتقلات، وتتمنى أن تتحصن أوضاع المرأة في العالم الإسلامي بشكل عام).

وأصدر رئيس المعهد الإسلامي في لندن، سماحة السيد حسين الصدر، بياناً تحت عنوان: (أطلقوا.. في البحرين) جاء فيه ما يلي: (لم نكن نصدق للوهلة الأولى ما سمعناه من أخبار المطاردة والملاحقة لأحرار البحرين من قبل السلطات هناك لمجرد مطالبتهم بدستور البلاد وبمجلس نيابي منتخب، تلك المطالبة التي تعتبر حقاً مشروعاً تكفله كل الدول المتحضرة في العالم لرعاياها". وطالب سماحته في نهاية البيان حكومة البحرين في اليوم العالمي للمرأة بالمبادرة إلى إطلاق سراح النساء المعتقلات

في سجون البحرين وبشكل فوري، وانتهاج لغة الحوار والمرونة في التعامل مع الجماهير لما يضمن أمن البلاد ونجاة العباد.

١١ مارس ١٩٩٦:

استدعى جهاز المخابرات البحرينية عدد كبير من نساء البحرين وأجرى معهن تحقيقات موسعة في مراكز الأمن المتعددة، واعتدى عليهن المحققون بالضرب المبرح والسباب وسوء الأخلاق، وترفض معظم العائلات الإفصاح عما يحدث ببناتهم حفاظاً على صيانة العرض والشرف، وقد رفض نظام حكم آل خليفة الالتزام بأي قدر من الأخلاق والقيم السمحة العربية والإسلامية والإنسانية في التعامل مع نساء البحرين المناضلات في سبيل الكرامة والحرية.

١٢ أمارس ١٩٩٦:

اعتدت قوات قمع الشغب، على باص كان ينقل عدد من طالبات وطلاب جامعة البحرين، وقامت عناصر هذه القوات بتفتيش جميع الركاب، واعتدت على عدد من الطالبات المحجبات في محاولة لنزع حجابهن وإرهابهن، واستخدمت في هذه المحاولة جميع وسائل القمع، كان قد تسبب في حدوث أضرار جسدية ونفسية بالغة للكثيرات منهن.

١٨ مارس ١٩٩٦:

قامت جحافل قوات الشعب بالاعتداء على طالبات مدرسة المنامة الثانوية للبنات مستخدمة مختلف الأسلحة التقليدية في محاولة يبدو إنها لتفريق الطالبات اللواتي تجمهرن في ساحة المدرسة مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين ووقف عمليات الإرهاب المنظمة ضد المواطنين وعودة الدستور والبرلمان، مما تسبب بحدوث بعض الأضرار الجسدية والنفسية للكثيرات منهن.

١٩ مارس ١٩٩٦:

استدعى جهاز المخابرات البحرينية عدد من طالبات مدرسة جد حفص الثانوية للبنات للمثول في مراكز التحقيق التابعة للأمن العام في منطقة الخميس، واعتدى المحققون على الطالبات (نزهة سلمان إبراهيم، وزهرة حسن كايد، ونائلة البغل، وجميلة داوود سلمان، وابتهال علي) بالضرب والسباب وسوء الأخلاق.

وبنفس اليوم داهمت قوات قمع الشغب حرم مدرسة خولة الثانوية للبنات الواقعة في منطقة القضيبية، واعتدت على طالباتها باستخدام الهراوات والركل بالأرجل والضرب المبرح بأعقاب البنادق الأوتوماتيكية، وسقط نتيجة هذه الممارسة الوحشية عدد كبير من الطالبات الذين تم نقل بعضهن إلى المستشفيات.

٢١ مارس ١٩٩٦:

خرجت مسيرة كبيرة في منطقة سنابس، شارك فيها عدد من النساء، جابت مختلف الشوارع العامة في المنطقة واعتدت قوات الشغب على المتظاهرين بمختلف وسائل القمع وحدثت مواجهة عنيفة بين الطرفين، تسببت في إصابة عدد من النساء بجروح.

وبنفس ذلك اليوم خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة الديه شارك فيها مئات النساء، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين وعودة الدستور والبرلمان وعودة جميع المبعدين والمنفيين تعسفاً وتصدت قوات قمع الشغب بالقوة لتفريقها.

٢٧ مارس ١٩٩٦:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة الدراز، على أثر استشهاد المناضل الشاب عيسى أحمد حسن قمبر، أطلق المتظاهرات خلالها هتافات مدوية بـــ(خلود الشهيد قمبر) وقامت النساء برفع شعارات الحركة الدستورية وحرق إطارات السيارات في الشارع العام في محاولة لمنع تقدم قوات قمع الشغب التي حاصرت التظاهرة وأطلقت عليها نيران الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والماء الساخن.

وفي نفس ذلك اليوم خرجت مسيرة جماهيرية في منطقة بني جمرة المحاذية لمنطقة الدراز، شاركت فيها أعداد هائلة من النساء

وتصدت لها قوات قمع الشغب بإطلاق مختلف العيارات النارية والأسلحة الخفيفة، وشنت حملة اعتقالات في صفوف المتظاهرين، من بينهم الشابة زينب السيد إبراهيم السيد أمين (١٧ عاماً).

٢٨ مارس ١٩٦٦:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة عالي رفعت خلالها الهتافات الوطنية وشعارات الحركة الدستورية، وقامت قوات قمع الشغب باعتقال (٣٥) امرأة وعذبهن قبل أن تحاول إطلاق سراح (٣٠) منهن عند حلول المساء.

٢٩ مارس ١٩٩٦:

خرجت في مساء هذا اليوم مسيرة نسائية ضخمة شاركت فيها أكثر من ٥٠٠ امرأة في منطقة سنابس، منددة بمقتل الشهيد عيسى أحمد حسن قمبر ومطالبة بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المبعدين والمنفيين تعسفاً وطافت المسيرة معظم شوارع المنطقة، واعتدت عليها قوات قمع الشغب بالغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، وقد جرح خلال المواجهة عدد من النساء ونقلن إلى منازلهن بدلاً من المستشفيات خوفاً من تعرضهن للاعتقال.

١ أبريل ١٩٩٦:

قام جهاز المخابرات البحرينية بشن أوسع حملة اعتقالات في صفوف المرأة البحرينية من مختلف مناطق البلاد، فقد اعتقلت سبع نساء من منطقة الشاخورة: زينب سعيد (١٩عاماً) ونادية عيسى على حسن (١٦ عاماً) وسكينة عبد علي (٢٤ عاماً) وآمنـــة عيسى (٢٣ عاماً) ورقية عيسى (٢١ عاماً) ومنى قاسم (٣٠ عاماً)، واعتقل ثلاثون امرأة من مناطق مختلفة عرف بينهن: خديجة أحمد علي (١٦ عاماً) ونجاح سعيد سبت مع أخواتها كلثوم ورقية ومهدية، وشهريار علي ناصر (٥٥ عاماً) وسوسن علي سلمان (٢٠ عاماً) وخاتون سعد (١٦ عاماً) وأختها رباب سعيد (١٩ عاماً) وفاطمة السيد جعفر (١٩عاماً) وأختها معصومة جعفر (١٥ عاماً) وزينب السيد فلاح (١٦ عاماً) وكلثوم السيد عدنان (١٦ عاماً) وخلود جواد علي (١٦ عاماً) ورضية أحمد علي (٤٠ عاماً) واعتقل ثلاث طالبات بمدينة حمد وهن: زينب السيد إبراهيم (١٦ عاماً) (من منطقة بني جرة) وصفية علي يوسف علي درويش (١١ عاماً) وأمل حسن عباس (١١ عاماً) وهن من منطقة كرزكان.

٢ أبريل ١٩٩٦:

أقدم جهاز المخابرات البحرينية على اعتقال عدد من طالبات المدارس الإعدادية والثانوية في مناطق كرانة وأبو صيبع، ونقلن

إلى سجن الأحداث في مدينة عيسى، وهناك قامت الشرطة النسائية بتعريتهن تماماً والتحرش بهن بشكل يخدش الحياء، وبعد إطلاق سراحهن انتشرت أخبار هذا الحدث المؤسف بحق المرأة البحرينية، وقد طالب المواطنون في منشورات عديدة وزعت في أنحاء البلاد الحكومة البحرينية بالكشف عن المسؤولين عن ذلك الجريمة وتقديمهم للمحاكمة.

٩ أبريل ١٩٩٦:

أصدرت محاكم أمن الدولة في البحرين أحكاماً بالسجن ضد فتاتين هما: صفية يونس علي درويش الطالبة بمدرسة مدينة حمد الثانوية، ونوال علي عبادي الطالبة بمدرسة سار الثانوية، وكلتاهما من منطقة كرزكان، وصدر حكم المحكمة غير الدستورية بسجن الأولى ستة شهور، والثانية سنة واحدة في جلسة محاكمة قصيرة لم تستغرق سوى بضع دقائق فقط.

١١ أبريل ١٩٩٦:

تجمع مئات النساء البحرينيات في مقبرة منطقة سنابس لقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة الدستورية وذلك للتعبير عن احتجاجهن على الممارسات التعسفية القمعية التي يمارسها جهاز المخابرات البحرينية ضد الأصوات المطالبة بالديمقراطية وقدرت المصادر عدد اللاتي تواجدن داخل المقبرة ما بين ٢٥٠-٣٥٠

امرأة من مختلف الأعمار وكان معهم عدد آخر من الأطفال والرجال، ورفعت خلال هذا التجمع شعارات الحركة الدستورية المطالبة بحدوث إصلاحات ضرورية على النظام السياسي والقمعي في البلاد، وقامت قوات قمع الشغب بمحاصرة التجمع وأطلقت عيارات نارية في الهواء ومارس تعسفاً ضد المواطنين.

١٥ أبريل ١٩٩٦:

استدعى جهاز المخابرات البحرينية سبع طالبات من منطقة كرزكان عرف منهن الطالبة رجاء أحمد ضيف التي تعرضت لمضايقات شديدة خلال التحقيق ثم أطلق سراحها.

٢١ أبريل ١٩٩٦:

أصدر جهاز أمن المخابرات البحرينية قرارا بإطلاق سراح بعض طالبات المدارس المعتقلات في مراكز التحقيق بعد أن دفع أهاليهن غرامات مالية تقدر قيمتها بـــ ٣٠٠ دينار بحريني (٨٥٠ دولاراً) كضريبة مقابل ذلك.

ومن بين الطالبات اللواتي أطلق سراحهن: زينب عبد الحسن خاتم، وصفية علي يوسف درويش، وكانت محكمة أمن الدولة قد حكمت عليهما في مطلع أبريل بالسجن لمدة ستة شهور، بسبب مشاركتهن في المسيرات المطالبة بالديمقراطية.

٥ مايو ١٩٩٦:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة توبلي، ورفعن لافتات تحمل صور قادة الانتفاضة الدستورية وشعارات تطالب الحكومة بإطلاق سراح كافة المعتقلين والموقوفين في سجون البحرين وعودة الدستور والبرلمان، وتصدت لها قوات قمع الشغب باستخدام مختلف الأسلحة التقليدية في محاولة يائسة لتفريقها.

١٤ مايو ١٩٩٦:

أطلق جهاز المخابرات البحرينية سراح ثلاث نساء بحرينيات اعتقلن في ٤ مايو ١٩٩٦، من دون مبررات، وكانت النساء وهن السيدة زينب المختار (٤٥ عاماً) ورباب ضيف (٥٥ عاماً) ونجمة (٣٠ عاماً) وجميعهن من منطقة العكر، قد اختطفن عنوة من منازلهن على أيدي عناصر مسلحة من قوات قمع الشغب، وتعرضن داخل السجن لاستجوابات مطولة وممارسات عنيفة.

٢٤ مايو ١٩٩٦:

تعرضت امرأة في منطقة المرخ لشظايا رصاصة طائشة من أحد عناصر قوات قمع الشغب التي كانت قد فرضت حصاراً أمنيا على المنطقة ونقلت المرأة إلى المستشفى مع امرأتين أخرتين من نفس المنطقة أصيبتا باختناق شديد نتيجة الغازات

المسيلة للدموع التي أطلقت لتفريق جمهرة شبابية صغيرة كانت تعلق السواد للحداد على أرواح شهداء الانتفاضة الدستورية.

٣٠ مايو ١٩٩٦:

أعلنت وزارة الداخلية البحرينية قي بيان مقتضب عن إصابة امرأة بحرينية، بمنطقة جد حفص في انفجار وقع على سطح منزلها ولم يذكر البيان التفاصيل أو الأسباب المباشرة التي أدت إلى حدوث هذا الانفجار، ولكن المعارضة البحرينية أكدت في بيان لها صدر في لندن في اليوم التالي بأنه كان نتيجة لممارسات عناصر المخابرات التي اعتادت على تفجير منازل المناضلين في الحركة الدستورية.

٨ يونيو ١٩٩٦:

قام جهاز المخابرات باعتقال ست نساء بحرينيات من منطقة الدير يعملان في مجال التمريض عرف من بينهن أمينة حسن علي (٢٥ عاماً) وزهرة علي عيسى (٢٦ عاماً) اتهمتهما المخابرات بعلاج بعض الجرحى المصابين برصاص قوات قمع الشغب في إحدى التظاهرات السلمية.

١٠ مايو ١٩٩٦:

واصل جهاز المخابرات البحرينية حملة اعتقالات ضد النساء

البحرينيات العاملات في مجال التمريض وأقدم على اعتقال كل من زهرة حسن علي ووجيهة ميرزا عبد الله العشيري من منطقة الدير، كما اعتقل عشر نساء أخريات من منطقة المنامة عرف منهن فاطمة الكتكوني (٢٥ عاماً) وناهد أحمد الحلواجي (٢٢ عاماً) ومارس ضدهن جميعا التعذيب الجسدي والنفسي.

٢٢ يوليو ١٩٩٦:

استشهدت على أيدي عناصر قوات قمع الشغب المواطنة البحرينية السيدة زهرة إبراهيم كاظم الجمري (٥٣ عاماً) من منطقة بني جمرة بعد تعرضها لاعتداء وحشي من قبل هذه العناصر. وكانت السيدة زهرة الجمري واقفة على باب منزلها عندما داهمت هذه العناصر المنزل في محاولة لاعتقال أبنها الطفل شاكر (١١ عاماً) وعندما تدخلت لمنع اعتقاله انهالت عليها هراوات وأسلحة قوات قمع الشغب ومزقت جسدها حتى فارقت الحياة في ساعة متأخرة من الليل، وشيعت في اليوم التالي في جنازة مهيبة شاركت فيها جماهير من مختلف مناطق البلاد.

١٩ أغسطس ١٩٩٦:

اعتدت قوات قمع الشغب على أحد المنازل الآمنة في منطقة جد حفص، وقامت بتدمير جميع محتوياته، ثم اعتقلت امرأة هي حنان عبد علي (٢٤ عاماً) وأبقتها في السجن قيد التحقيق لمدة طويلة.

٢٦ أغسطس ١٩٩٦:

هاجمت جحافل قوات قمع الشغب مسيرة نسائية سلمية في بني جمرة كانت في طريقها إلى قبر الشهيدة زهرة إبراهيم كاظم، وقامت عناصرها بالاعتداء على النساء المتظاهرات سلمياً بإطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، مما تسبب في حدوث أضرار جسدية ونفسية لبعض النساء ولا سيما من هن من المرضى وكبار السن الذين أصروا على المشاركة في المسيرة الجنائزية احتراماً وتقديراً لشجاعة الشهيدة زهرة.

٣١ أغسطس ١٩٩٦:

داهمت قوات الأمن البحرينية منزلاً في منطقة الشاخورة، واعتقلت السيدة نور الهدى القطان (٢١ عاماً) مع طفلها الرضيع (شهرين فقط) وبعض أفراد عائلتها المكونة من ١٤ شخصاً اعتقلوا جميعاً كرهائن في مقابل تسليم الشاب محمد عبد علي، من نفس المنطقة نفسه إلى جهاز المخابرات من دون أية مبررات، وبعد ذلك غادرت عناصر قوات الأمن إلى منزل الشاب محمد عبد علي بقصد اعتقاله، وعندما لم تتمكن من العثور عليه قامت باعتقال زوجتـــه وطفلته الرضيع وأخويها عبد السلام (٢٥ عاماً)، وعبد القادر (٢٦ عاماً) ثم غادرت المنزل متوجهة

إلى منزل والدي الشاب محمد عبد علي واعتقلت والده ووالدته وأخته الحامل في شهرها الثامن، كما اعتقلت أعداد أخرى من أفراد العائلة.

٣ سبتمبر ١٩٩٦:

خرجت تظاهرات حاشدة في مختلف مناطق البلاد، بمناسبة مرور أربعين يوماً على استشهاد المواطنة زهرة إبراهيم كاظم الجمري، شارك فيها العديد من نساء البحرين، وتصدت لها قوات قمع الشغب بإطلاق الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ومختلف الأسلحة التقليدية في محاولات يائسة لتفريقها، وقد شوهدت خلال المواجهة بين هذه القوات وجماهير التظاهرات حرائق متعددة واشتعال النيران في إطارات السيارات وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز استخدمها المتظاهرون كوسيلة تعبير شعبي على استمرار الانتفاضة الدستورية وتلاحم الجبهة الداخلية ورفض سياسات القمع والتعسف.

٨ سبتمبر ١٩٩٦:

أقيمت في العاصمة البريطانية لندن ندوة خاصة بمناسبة استشهاد المواطنة زهرة إبراهيم كاظم الجمري على أيدي قوات قمع الشغب، نظمتها رابطة نساء البحرين، حضرها عدد كبير من النساء البحرينيات في المنفى القسري، كما حضرها جمع غفير

من النساء العربيات في بريطانيا، وتطرقت الندوة إلى الظروف التي استشهدت خلالها الشهيدة زهرة إبراهيم، وإلى السياسة العامة التي تنتهجها حكومة البحرين تجاه قمع المواطنين المطالبين بالديمقراطية وبخاصة المرأة البحرينية.

١٦ سبتمبر ١٩٩٦:

أقدم جهاز المخابرات البحرينية على اعتقال عدد من النساء البحرينيات من دون أية مبررات، ولم يفصح عن مكان اعتقالهن، حيث لم يسمح لذويهم زيارتهن في المعتقلات، ومن بين المعتقلات: ليلى حبيب الشراخي (وكانت أختها قد اعتقلت في وقت سابق من هذا العام مع عدد أخر من النساء) والسيدة نسرين (أم علي) مع مجموعة أخرى من النساء في منطقة المحرق، وأبقتهن أجهزة الأمن في السجون عدة أيام ومارست ضدهن مختلف أنواع التعذيب النفسي والجسدي، قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم في وقت لاحق.

١٤ أكتوبر ١٩٩٦:

خرجت صباح هذا اليوم مسيرة طلابية نسائية حاشدة من مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات، رفعت خلالها المتظاهرات شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين والموقوفين في سجون البحرين وعودة الدستور والبرلمان وإطلاق الحريات الديمقراطية وتصدت لها قوات قمع الشغب بمختلف الأسلحة التقليدية وحاولت

تفريقها بالقوة.

١٥ أكتوبر ١٩٩٦:

أقدم جهاز المخابرات البحرينية على اعتقال الفتاة إشراق حبيب (١٦ عاماً) من منطقة الماحوز، وقد مورست ضدها أنواع التعذيب النفسي والجسدي لإجبارها بالإدلاء بأية معلومات عن نشطاء المعارضة الدستورية.

كما قام هذا الجهاز أيضاً في الفترة ذاتها باعتقال السيدة هدى أحمد منصور الغانم (١٧ عاماً) من منطقة الماحوز، وقد تعرضت لتعذيب نفسي وجسدي شديد ومن ثم وضعت في داخل زنزانة انفرادي مما تسبب في تدهور حالتها الصحية.

٢٣ أكتوبر ١٩٩٦:

قدمت الدكتورة رائدة السيد كاظم العلوي، الأستاذة في جامعة البحرين استقالتها من وظيفتها كأستاذة في الجامعة، احتجاجاً على عسكرة الجامعة وفرض حالة الطوارئ عليها.

٢٩ أكتوبر ١٩٩٦:

قرر طلاب وطالبات المدارس الإعدادية والثانوية في البحرين إعلان الإضراب العام احتجاجاً على ممارسات جهاز الأمن

البحريني ضد المؤسسات التعليمية العامة في البلاد وقيامه بطرد عدد كبير من طلبة وطالبات المدارس البحرينية بمختلف مستوياتها.

٢١ نوفمبر ١٩٩٦:

تقدمت عدة نساء بريطانيات برسالة خاصة إلى أمير البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة يطالبنه بالإفراج الفوري عن الفتاة إشراق حبيب (١٦ عاماً) التي تواجه التعذيب النفسي والجسدي الشديد، ووقع على الرسالة أكثر من ١٣٠ امرأة طالبن الأمير بإطلاق سراح الفتاة المذكورة فوراً وتلبية مطالب شعب البحرين وفي مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد المعطل منذ العام ١٩٧٥ وإطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المبعدين والمنفيين تعسفاً.

٧ ديسمبر ١٩٩٦.

خرجت تظاهرات حاشدة في أنحاء متفرقة من العاصمة المنامة برغم الحصار الأمني على معظم بواباتها الرئيسية، وشاركت في هذه التظاهرات أعداد كبيرة من النساء من مختلف المستويات والأعمار إلى جانب الرجال والشباب والأطفال، واستمرت حتى ساعة متأخرة من الليل، وظلت قوات قمع الشغب تراقب الوضع عن كثب وهي تستعد لشن هجوم واسع على التظاهرات.

٨ ديسمبر ١٩٩٦:

استباحت قوات قمع الشغب منطقة المرخ برمتها، بعد قيام أهلها باحتفال ديني شارك فيه الرجال والنساء والأطفال من مختلف الأعمار، واعتدت عناصر هذه القوات على النساء والأطفال وهاجمت بشكل سافر عدد من منازل المنطقة ودمرتها.

١٠ ديسمبر ١٩٩٦:

استنكر الرأي العام البحريني ومعه المنظمات الحقوقية الدولية الأحكام التي أصدرتها محاكم أمن الدولة في البحرين، ضد ثماني نساء بحرينيات بسجنهن لمدة ثلاثة شهور بسبب مشاركتهن في تجمعات سلمية وعرف من بين المحكومات أحلام عبد العزيز سلمان، ونوال على حسن، وصفية يوسف علي، وفاطمة عبد الكريم محمد، ولطيفة حسن سلمان، وزينب عبد الحسين خاتم، ورجاء إبراهيم أحمد، ونجية عيسى أحمد.

١٨ ديسمبر ١٩٩٦:

خرجت في منطقة سنابس تظاهرة حاشدة في أعقاب الحصار الأمني الذي فرضته عليها قوات قمع الشغب. شاركت أعداد كبيرة من النساء الذين رفعن شعارات تنتقد ممارسات الحكومة ضد الأصوات المطالبة بالديمقراطية، وقامت عناصر هذه القوات

بالاعتداء على التظاهرة ومارست تعسفاً بشكل خاص بحق النساء حيث تعرض الكثير منهن للضرب المبرح بالهراوات وأعقاب البنادق الأوتوماتيكية، وسقطت أعداد كبيرة من النساء نتيجة الإعياء والضرب القاسي.

وكانت مسيرة أخرى مماثلة خرجت في منطقة سترة شاركت فيها جموع غفيرة من النساء وتعرضت لها قوات قمع الشغب بالاعتداء والضرب واعتقال النساء والأطفال والرجال وقدرت المصادر عدد المعتقلين إلى أكثر من ثلاثين معتقل من بينهم عدد كبير من النساء.

٢٥ ديسمبر ١٩٩٦:

خرجت في منطقة الدية مسيرة نسائية حاشدة طافت شوارع المنطقة ورفعت شعارات الحركة الدستورية، وطالبت بإطلاق سراح النساء المعتقلات في سجون البحرين ومباشرة العمل بإعادة دستور البلاد وإطلاق الحريات العامة، وتصدت لها قوات قمع الشغب وفرقتها بقوة العنف.

٢٧ ديسمبر ١٩٩٦:

شهدت منطقة سنابس مسيرة نسائية كبيرة، طافت شوارع المنطقة مرددة هتافات التنديد بممارسات الحكومة القمعية

ومطالبة بعودة الدستور والبرلمان وإطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفين ورفعت صور المجاهد الشيخ الجمري وعدد من قادة الحركة الدستورية وتصدت لها عناصر قوات قمع الشغب وفرقتها بالقوة المسلحة.

٢٨ ديسمبر ١٩٩٦:

تعرضت منطقة رأس الرمان بالعاصمة البحرينية المنامة إلى هجمات مسلحة واسعة شنتها قوات قمع الشغب، واستهدفت بشكل خاص مسيرة نسائية خرجت عصر ذلك اليوم تطالب الحكومة بوضع حد لعمليات الإرهاب المنظمة ضد المواطنين ولا سيما المرأة البحرينية التي تتعرض لانتهاك حرماتها من قبل عناصر قوات الأمن الأجنبية المرتزقة، واعتقلت أعداد كبيرة من النساء بعد أن فرقت هذه المسيرة بالقوة والعنف.

٢٩ ديسمبر ١٩٩٦:

قامت عناصر من قوات الشغب باعتقال نعيمة فلاح زوجة المحامي أحمد جاسم، من منطقة الديه، وهي متوجهة في طريقها لزيارة منزل أخيها في جانب آخر من المنطقة، واقتيدت إلى أحد مراكز التحقيق، وتعرضت هناك للمزيد من الإهانات والتعذيب النفسي والجسدي في محاولة يائسة لانتزاع اعترافات مزيفة والتوقيع على تعهد بعدم الكشف عن مجريات التحقيق الذي

اجري معها وصادر جهاز المخابرات سيارتها قبل أن يطلق سراحها.

١ يناير ١٩٩٧:

خرجت مسيرة نسائية حاشدة في منطقة الدراز، وكانت النساء المتظاهرات يرفعن شعارات الحركة الدستورية والتي في مقدمتها عودة العمل بالدستور والبرلمان وإطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين والمبعدين وإطلاق الحريات العامة، وتصدت لها قوات قمع الشغب بإطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة واستطاعت تفريقها بالقوة.

وفي نفس ذلك اليوم تعرضت المواطنة نسيمة علي سلمان من منطقة بني جمرة للاعتقال على أيدي عناصر مسلحة من قوات قمع الشغب وتعرضت خلال التحقيق للتعذيب الشديد النفسي والجسدي الذي سبب لها أضراراً جسدية ومعنوية.

٢١ يناير ١٩٩٧:

خرجت مسيرة حاشدة في منطقة عراد بجزيرة المحرق شارك فيها عدد كبير من النساء والرجال، طافت مختلف شوارع المنطقة، وتصدت لها قوات قمع الشغب باستخدام الغازات المسيلة للدموع والأسلحة التقليدية الخفيفة وفرقتها بعد ساعة واحدة فقط

من انطلاقتها بالقوة.

٢٢ يناير ١٩٩٧:

قامت عناصر من جهاز المخابرات البحرينية باعتقال المواطنة سكينة سلمان (٢٤ عاماً) من منطقة البناعين بمدينة المحرق، وتعرضت خلال التحقيق للتعذيب الشديد النفسي والجسدي مما تسبب لها بحدوث أضرار جسدية ومعنوية.

٢٨ يناير ١٩٩٧:

كما استدعى رئيس جامعة البحرين الضابط العسكري محمد جاسم الغتم، الدكتورة زهرة عيسى الزيرة الأستاذة بالجامعة، وطالبها بتقديم استقالتها لـ(إنها عبرت عن آراء سياسية لطلابها تهدد أمن الدولة) ورفضت الدكتورة زهرة الزيرة طلب تقديم الاستقالة لمخالفته للقانون، ولكن مدير الجامعة هددها بتسليمها إلى جهاز المخابرات لكي يتصرف بأمرها، و لم يكن أمامها من خيار غير أن تسارع بتقديم استقالتها خوفاً من اعتقالها وتعذيبها من دون أية مبررات.

٣١ يناير ١٩٩٧:

أصيبت المواطنة زهرة علي حسن من منطقة سترة بجروح بليغة نتيجة حادث مرور من قبل بعض عناصر قوات قمع

الشغب، فقد كانت هذه المواطنة على متن سيارة خاصة مع ثلاث نساء أخريات ورجل هو إبراهيم سلمان، وقد فوجئ الجميع بتقدم سيارة مسرعة تتجه نحوهم في الطريق المعاكس، وحاول سائق السيارة الخاصة تفادي الاصطدام بالسيارة المسرعة التي كانت تقل عناصر من المخابرات وقوات الأمن، إلا أنه لم يفلح في ذلك فاصطدمت سيارته بالسيارة المسرعة أصيب خلالها جميع الركاب ولكن إصابة المواطنة زهرة كانت الأكثر خطورة، وبعد مرور أسبوع واحد فقط على الحادث المروع استشهدت المواطنة زهرة علي حسن في ٣١/يناير/١٩٩٧ ولحقت بقوافل شهداء الانتفاضة الدستورية.

٩ فبراير ١٩٩٧:

بعد مضي اكثر من أسبوعين على اعتقال المواطنة سكينة سلمان من منطقة البناءين بمدينة المحرق، اصدر جهاز المخابرات البحرينية أمراً بتفتيش منزل هذه المواطنة، حيث قامت عناصر هذا الجهاز بعملية تفتيش واسعة في كل أركان المنزل، ولم تعثر هذه العناصر على أية وثائق سرية أو مواد ممنوعة، فقامت بضرب هذه المواطنة واعتدت على زوجها وطفلتها، ومنعتها لاحقاً من تقديم الامتحانات النهائية في الجامعة، وقد رفعت قضيتها إلى المنظمات الدولية كإثبات قاطع على

انتهاكات حقوق المرأة في البحرين.

١٧ فبراير ١٩٩٧:

بعثت لجنة الكاتبات لمنظمة القلم الدولية (Pen international) رسالة احتجاج إلى رئيس جامعة البحرين الضابط العسكري محمد جاسم الغتم، بسبب إقالة الدكتورة زهرة الزيرة من وظيفتها في جامعة البحرين جاء فيها: (إن لجنة الكاتبات بمنظمة القلم الدولية، وهي المنظمة الدولية للكتاب التي لها مكاتب في أكثر من ١٥٠ بلد في القارات الست، تود أن تسجل احتجاجاً ضد إقالة زميلتنا البحرينية، زهرة عيسى الزيرة، التي أقيلت من وظيفتها بالجامعة في ٢٩ يناير (من الناحية الفنية فقد طلب منها تقديم الاستقالة). ولم تتهم بأية جريمة أو أي خلل في أدائها الأكاديمي وكل ما وجه إليها هو اتهاماً بالتعبير السلمي عن رأيها، وأضافت الرسالة:

(إن لجنة الكاتبات التي لديها في الوقت الحاضر منسقون في ٧٠ دولة أنشئت في العام ١٩٩١ للتصدي للوسائل العديدة التي تقمع بها الأصوات النسوية في العالم وحرمانها من الوظيفة أحد هذه الأسباب، إننا نحتج ضد الاستقالة المفروضة على زهرة عيسى الزيرة ونطالب بإعادتها إلى وظيفتها) ووقعت على الرسالة رئيسة اللجنة، لوسيريا كاثمان.

١٦ مارس ١٩٩٧:

أصدر رئيس جامعة البحرين الضابط العسكري محمد جاسم الغتم، قراراً بإقالة الدكتورة فريدة خنجي الأستاذة الجامعية بكلية التربية لأسباب تتعلق فقط بحرية الرأي والضمير.

٢٧ ما رس ١٩٩٧:

خرجت تظاهرة نسائية حاشدة في منطقة سترة بمناسبة إحياء ذكرى الشهيد عيسى قمبر الذي حكمت عليه محكمة أمن الدولة غير الدستورية بعقوبة الإعدام بعد تعرضه لتهمة ملفقة بقتل أحد عناصر قوات قمع الشغب، وتعرضت المسيرة لهجوم وحشي من قبل جحافل المرتزقة في قوات الأمن، واعتقل عدد من النساء عرف منهن: أحلام السيد مهدي (١٨ عاماً) وأمل أحمد ربيع (٢٠ عاماً) وليلى عبد النبي ربيع (١٧عاماً).

٩ أبريل ١٩٩٧:

أقدم جهاز المخابرات البحرينية على اعتقال المواطنة زينب محمد حبيب (١٩ عاماً) من منطقة إسكان عالي، وهي طالبة بمعهد البحرين للتمريض، بتهمة المشاركة في مسيرة نسائية تطالب بإعادة العمل بالدستور وعودة البرلمان وتوفير فرص العمل للمواطنين.

١٦ أبريل ١٩٩٧:

أصيبت المواطنة كفاية السيد جعفر (٢٢ عاماً) من منطقة البلاد القديم، بطلقة نارية في يدها كانت موجهة من قبل أحد عناصر قوات قمع الشغب، ونقلت على أثرها إلى المستشفى ثم أجبرت بعد ذلك على مغادرة المستشفى بعد أن توافدت جموع المواطنات لزيارتها بصورة مكثفة.

٢٠ أبريل ١٩٩٧:

قام جهاز المخابرات البحرينية باعتقال المواطنتين سوسن حسن أبو العيش (١٩ عاماً) وأختها جنات حسن أبو العيش (١٨ عاماً) واطلق سراحهما بعد جلسات التعذيب النفسي و الجسدي.

٢٣ أبريل ١٩٩٧:

قام جهاز المخابرات البحرينية باعتقال المواطنة منال علي مكي (٢٠ عاماً) من منزلها بمنطقة سلماباد، واطلق سراحها بعد جولة واسعة من التحقيقات ثم استدعيت في اليوم التالي لمواصلة التحقيق وبقيت في الاعتقال لعدة أيام، ثم اعتقلت أختها فاطمة بعد ذلك، وتعرض كلاهما لتعذيب شديد نفسي وجسدي، حيث علقت الأولى من رجليها وضربت على جسمها ضرباً مبرحاً.

٢١ مايو ١٩٩٧:

استمرت اعتداءات قوات قمع الشغب على المسيرات النسائية التي خرجت في أنحاء متعددة من مناطق البلاد، ففي مسيرة منطقة النويدرات أصيبت عدة نساء بجروح خطيرة عرف منهن خديجة إبراهيم حسين التي فقدت إحدى عينيها بعد تعرضها لرصاصة مطاطية أطلقت بقصد تفريق المسيرة، كما أصيبت المواطنة آمنة علي منصور، وأصيبت عدة نساء بجروح، وتم اعتقال أعداد أخرى من النساء عرف منهن السيدة جميلة سلمان التي تعرضت لتعذيب شديد خلال التحقيق، وفي منطقة عالي اعتقلت قوات قمع الشغب ثلاث نساء كن يحملن لافتة كبيرة كتبت عليها المطالب الوطنية خلال المسيرة في المنطقة.

١٩ يونيو ١٩٩٧:

بعثت جمعية دراسات الشرق الأوسط (ميسا) الأميركية رسالة خاصة إلى أمير البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة حول فصل الدكتورة زهرة عيسى الأستاذة في جامعة البحرين، نددت بقرارات فصل المواطنين من وظائفهم لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم، وطالبت الرسالة بإزالة الأجواء العسكرية التي تخيم على مختلف المؤسسات التعليمية في البحرين واعتبرت تلك الإجراءات بأنها انتهاكاً واضحاً لأبسط حقوق الإنسان.

١ يوليه ١٩٩٧:

أصدر جهاز المخابرات البحرينية قراراً بطرد الآنسة أوتي- مينيل مراسلة وكالة الأنباء الألمانية الرسمية DPA من البحرين، وقال مصدر رسمي في وزارة الإعلام البحرينية أن المراسلة طلب منها مغادرة البلاد لنشرها تقريراً يحتوي على مغالطات وإهانات لدولة البحرين وردت الوكالة الألمانية أن مراسلتها طردت لأن تقريرها احتوى على معلومات منسوبة لحركة أحرار البحرين يعتقد أنها حول استشهاد المجاهد الشيخ علي النجاش وشجبت الوكالة هذا القرار ووصفته بأنه انتهاكاً لمبادئ حرية الصحافة.

٧ يوليه ١٩٩٧:

أصيب الطفل محمد عبد العظيم (٥ سنوات) مع والدته برصاصة انشطارية أطلقتها عليهما عناصر من قوات الشغب خلال مسيرة نسائية حاشدة في منطقة سترة، وقد نقل الاثنان إلى المستشفى، كما جرت في المنطقة حملة إعتقالات عشوائية شملت النساء والرجال والأطفال.

١٥ يوليه ١٩٩٧:

قتلت المواطنة الشابة نوال أحمد مرهون (١٩ عاماً) من

منطقة النويدرات على يد الشرطي بقوات قمع الشغب الباكستاني الجنسية سلطان أحمد حسين (٣٥ عاماً) وادعت صحف النظام أن هذه الحادثة شخصية، حيث أقدم الشرطي على قتل الفتاة بعد أن رفضت عائلتها طلب الزواج منها، ويرفض المواطنون هذا الإدعاء جملة وتفصيلاً، ويعتقدون أن جهاز المخابرات في البحرين يعمد إلى إخفاء الحقائق ومفادها أن الشرطي حاول اغتصاب الفتاة التي قاومته فقتلها.

٢١ يوليه ١٩٩٧:

قام جهاز المخابرات البحرينية باعتقال الطفلة إيمان حسن إبراهيم (٧ سنوات) من منطقة بني جمرة، وكانت الطفلة قد تسلمت استدعاءاً رسمياً من قبل هذا الجهاز الذي يؤكد إنها "تهدد أمن الدولة" وقد أجرى المحققون مع الطفلة جولة من الأسئلة لعلهم يحصلون على "معلومات خطيرة" حسب توقعاتهم.

٢٣ يوليه ١٩٩٧:

أصيبت المواطنة السيدة نجية السيد علي، من منطقة القرية، برصاصة مطاطية عندما كانت تدافع عن ابنها محمد حسن مهدي (٢٢ عاماً) الذي كانت قوات قمع الشغب تريد اعتقاله من دون أية مبررات.

٢١ يوليه ١٩٩٧:

خرجت مسيرة كبيرة في منطقة بني جمرة بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد المواطنة زهرة إبراهيم كاظم الجمري على أيدي عناصر قوات قمع الشغب، شاركت فيها جموع غفيرة من النساء والرجال والأطفال ورفعت شعارات منددة بالانتهاكات المستمرة لجهاز المخابرات البحرينية ضد المواطنين المطالبين بالديمقراطية واعتدت عليها قوات قمع الشغب وحاولت تفريقها بالقوة المسلحة.

٢٢ أغسطس ١٩٩٧:

توفت المناضلة الوطنية المعروفة عزيزة حمد البسام، بعد معاناة طويلة مع المرض، وتعرضت لاضطهاد النظام، حيث عرفت هذه المناضلة بمواقفها الصلبة ضد هذا النظام منذ أن كانت طالبة قي المدرسة الثانوية، وشاركت المرحومة في مارس ١٩٩٥ في إعداد عريضة نسائية تاريخية وقعت عليها حوالي ٣٠٠ امرأة بحرينية ووجهت إلى أمير البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة وكانت تطالب بوقف الإرهاب المنظم ضد الأصوات المطالبة بالديمقراطية وبعودة الدستور والبرلمان، وقامت الحكومة باتخاذ قراراً مجحف بفصلها من وظيفتها كمعدة برامج تلفزيونية في وزارة الإعلام وبغيابها خسرت الحركة الدستورية مناضلة

صامدة ورمزاً من رموزها المهمة.

١٠ سبتمبر ١٩٩٧:

منعت وزارة الإعلام البحرينية المراسلة الصحفية البحرينية السيدة عصمت الموسوي التي كانت تعمل مراسلة لهيئة الإذاعة البريطانية الـ(BBC) من إرسال التقارير الصحفية عن تطورات الأوضاع في البحرين، كما هددت بفصلها من العمل كمحررة بجريدة (الأيام) البحرينية شبه الرسمية، إذا ما حاولت من نشر آرائها وأفكارها المؤيدة للمطالب الشعبية في انتهاك سافر لحرية التعبير والرأي في البحرين.

١٧ سبتمبر ١٩٩٧:

هاجمت قوات قمع الشغب مسيرة شعبية في منطقة الدراز، شاركت فيها أعداد كبيرة من النساء والرجال، تطالب بوضع حد لإرهاب الدولة المنظم ضد الأصوات الوطنية المطالبة بحرية التعبير والرأي، واعتقلت مجاميع كبيرة من النساء والرجال، قبل أن توقف المسيرة باستخدام القوة المسلحة ضدها.

١٨ سبتمبر ١٩٩٧:

اقتحم جهاز المخابرات البحرينية مكاتب جمعية نهضة فتاة البحرين بلغت إدارة الجمعية بأن وزارة الداخلية لن تسمح لها

بإقامة حفل تأبين للمناضلة الوطنية عزيزة حمد البسام أو كتابة أي مقال حولها أو إصدار كتاب بهذا الشأن، وكانت إدارة الجمعية تستعد لإقامة هذا الحفل التأبيني مع إصدارات خاصة بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة هذه المناضلة الشجاعة.

٢٤ سبتمبر ١٩٩٧:

قرر شعب البحرين إحياء ذكرى أربعين المناضلة عزيزة حمد البسام بأساليبه السلمية الخاصة بعد رفض الحكومة القطعي لأحياء مثل هذه المناسبة علناً، وذلك وفاء لما قدمته هذه المناضلة الشجاعة في حياتها من عمل وطني ومواقف مشرفة لخدمة الوطن والشعب.

١٦ نوفمبر ١٩٩٧:

خرجت في منطقه السنابس مسيرة دينية سياسية شارك فيها أهالي المنطقة وجموع أخرى من جماهير المناطق الأخرى، وتصدت لها قوات قمع الشعب بالاعتداء على النساء والرجال والأطفال في محاولة يائسة لتفريقهم بالقوة.

٢٠ يناير ١٩٩٨:

خرجت في شوارع المنامة عاصمة البحرين، مسيرة دينية عملاقة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين من بينهم أعداد

كبيرة من نساء البحرين شوهدن وهن يرفعن الشعارات الوطنية المطالبة بإعادة العمل بالدستور والتضامن مع فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري في مناسبة الذكرى الثانية لاعتقاله في سجون البحرين، وقامت قوات مكافحة الشغب بالتحرش بالمتظاهرين بقصد استفزازهم.

١٠ فبراير ١٩٩٨:

خرجت في منطقة سترة تظاهرة احتجاجية سلمية شارك فيها الرجال والنساء رفعت شعارات تطالب بإطلاق سراح فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري وكافة المعتقلين في سجون البحرين، وإعادة العمل بالدستور وعودة البرلمان وتصدت قوات الأمن للتظاهرة وفرقتها بالقوة.

٢٧ فبراير ١٩٩٨:

تجمهر حشد كبير من المواطنين والمواطنات في منطقة الديه، واعتصموا عند مدخل المنطقة احتجاجاً على ممارسات السلطة القمعية ضد المواطنين ورفعوا شعارات مطالبة بالديمقراطية، وقامت قوات الأمن بمحاولات لتفريقهم واستخدمت خلال ذلك الأسلحة التقليدية مما أدى إلى حدوث إصابات جسدية لعدد من المواطنين والمواطنات.

٢٧ فبراير ١٩٩٨:

قامت السلطات الأمنية في مطار البحرين الدولي، بإجراءات منع المواطنة البحرينية زوجة المواطن الشيخ ياسر الحوري، من دخول البحرين بعد عودتها إلى البلاد قادمة من العاصمة القطرية الدوحة، من دون أن تكشف هذه السلطات عن أسباب المنع.

٢٨ مارس ١٩٩٨:

مثلت أمام محكمة أمن الدولة البحرينية، أربع نساء بحرينيات هن أحلام السيد مهدي حسين علي الستري (٢٠ سنة)، وأمل أحمد عبد الوهاب ربيع (٢٥ سنة)، وليلى عبد النبي عبد الوهاب ربيع (١٧ سنة)، ومريم أحمد علي بلواى (٢١ سنة) وجميعهن من منطقة (القرية) بمنطقة سترة.

وكانت السلطات الأمنية قد قامت باعتقال هؤلاء النساء من دون أية مبررات وأبقتهم في المعتقل لفترة تزيد عن عشرين يوماً، حيث تعرضن جميعاً لتعذيب جسدي ونفسي شديد قبل أن تطلق سراحهن بكفالة مالية قدرها ١٠٠ دينار (٢٧٥ دولار). ثم أجريت لهن محاكمات بتهمة التجمهر في مكان عام ورفع لافتات وترديد كلمات معادية للحكومة بحسب لائحة الاتهام وحكمت المحكمة عليهن بالسجن ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ.

٣١ مايو ١٩٩٨:

اعتقلت قوات الأمن المواطنة البحرينية رملة محمد حسن (٢٠ سنة) بعد اقتحام هذه القوات منزل عائلتها الواقع في منطقة سترة، حيث تعرضت خلال التحقيق لتعذيب نفسي وجسدي شديد.

٢٦ أغسطس ١٩٩٨:

استدعى جهاز المخابرات البحرينية المواطنة السيدة هدى الصفاف (٢٥ سنة) من منطقة سنابس، للتحقيق بتهمة بيع بعض الكتب في منزلها وقبل أن يتم الإفراج عنها في اليوم التالي صادر هذا الجهاز مختلف الكتب التي هي بحوزتها.

١٠ سبتمبر ١٩٩٨:

في مقر اليونسكو بباريس نوقشت الشكوى المقدمة من المواطنة البحرينية حصة الخميري رئيسة قسم التعليم المستمر في وزارة التربية والتعليم بشأن فصلها تعسفاً من وظيفتها بعد توقيعها على عريضة نسائية تطالب بإعادة العمل بالدستور والبرلمان وتوفير فرص العمل للمواطنين.

٢٦ ديسمبر ١٩٩٨:

أصدرت البروفسورة مي صيقيلى كتاباً حول الحركات

النسائية في العالم احتوى على فصل خاص بأوضاع المرأة البحرينية، وجاء هذا الفصل تحت عنوان: "المرأة البحرينية في التشكيلات الرسمية وغير الرسمية تحقيق الذات". أكدت خلاله البعد التاريخي للنشاط السياسي النسائي في البحرين والعوامل التي أدت إلى نمو دور المرأة في هذه الجزيرة الصغيرة.

لمحات من تاريخ نضالات المرأة البحرينية

منذ سنوات الخمسينات مرورا بالستينات والسبعينات وحتى الآن، كرست المرأة البحرينية جهودا كبيرة للنضال من أجل التغيير، ولعبت دوراً في مختلف مراحل النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني وأدواته المحلية المتمثلة في عائلة آل خليفة التي ظلت تبسط نفوذها وهيمنتها على حكم البحرين منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى الآن، دوراً مميزاً في العطاء والتضحيات، فقد شاركت بفاعلية في انتفاضة العام ١٩٥٤ الشعبية بقيادة هيئة الاتحاد الوطني المطالبة بالمساواة والعدل الاجتماعي، وفي انتفاضة مارس المجيدة في العام ١٩٦٥ قدمت خلال ذلك دعماً مباشراً للمناضلين في المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية الشعبية، وجابهت صراعاً ضارياً مع قوات الأمن والشرطة السرية التي كانت تتصدى للمتظاهرين وتقوم باعتقالهم عشوائياً، وبذلك شكلت سنداً حقيقياً للحركة الوطنية البحرينية المناضلة، ومنذ ذلك الوقت استطاعت المرأة البحرينية أن تشارك

بنضالاتها دائماً وسط قوى المعارضة والتغيير في البحرين، وكانت لها مساهمات عملية واضحة ليس فقط على صعيد الحركة الجماهيرية الواسعة المطالبة بالإصلاح، بل أيضاً في صفوف تنظيمات المعارضة الديمقراطية، ففي السنوات السابقة وتحديداً في أواخر الستينات وبداية السبعينات، شكلت منظماتها النسائية ذات الطابع الوطني المتمثلة في الحركة النسائية البحرينية المتمثلة في منظمة المرأة البحرينية للجبهة الشعبية في البحرين والتنظيم النسائي لجبهة التحرير الوطني البحرينية، وأخذت من الصعيد السياسي والاجتماعي برفد العمل الوطني من خلال قيامها بعدة أدوار مميزة في نطاق المطالبة بحقوقها المشروعة وإطلاق الحريات الديمقراطية العامة.

ففي العام ١٩٨٠ قامت بحركة اعتصام لأهالي المعتقلين أمام مبنى مجلس الوزراء للمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفين في سجون البحرين من السياسيين والنقابيين، كما كان لها دوراً بارزاً في اللجنة الوطنية لانقاذ الشعبين اللبناني والفلسطيني، وقيامها بحملات التوعية وجمع التبرعات والمناصرة والتضامن مع هذين الشعبين أبان فترة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في يونيو (حزيران) ١٩٨٢، وكان لها أيضاً دوراً مشهوداً قي النضال من أجل التعريف بقضايا المرأة في البحرين والحالات المزرية التي تعيشها في ظل قوانين القمع والتعسف العام من

خلال بعض المشاركات في المؤتمرات والمنتديات النسائية العربية والدولية، على رغم القرار الوزاري الذي أصدره وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، في العام ١٩٧٠، والذي يقضي بمنع توظيف أي مواطن أو مواطنة لهم نشاطات سياسية أو من لديهم آراء معارضة للحكومة من الخدمة المدنية.

ومن الملاحظ بشكل خالص، أن المرأة البحرينية، كانت الأكثر تحمساً للمشاركة العملية في مسيرات وتظاهرات الانتفاضة الدستورية المباركة في العام ١٩٩٤، وهي في العديد من الحالات التي تعرضت للمزيد من ممارسة القمع والاعتقال وأحيانا القتل على أيدي قوات الأمن المكلفة بقمع التظا هرات.

- انطلاقا من حرص السلطة البحرينية، على التصدي للمنظمات النسائية البحرينية ومهماتها الوطنية، أقدمت على اتخاذ إجراءات قانونية مشددة، منعت. بموجبها وفود وممثلي تلك المنظمات من المشاركة في المؤتمرات والندوات ومختلف الأنشطة الثقافية الإبداعية الأهلية الداخلية وعلى صعيد النشاط الخارجي، حيث منعت السلطة جمعية أوال النسائية من المشاركة في فعاليات وأنشطة الاتحاد النسائي العربي برغم كونها عضوا عاملا فيه، كما منعت جمعيات أخرى من المشاركة في المهرجانات الثقافية الإبداعية في عدد من الدول العربية

والعالمية، ففي العام ١٩٩٢ منعت السلطة أسرة الأدباء والكتاب في البحرين إضافة إلى الجمعيات النسائية من الحضور والمشاركة في فعاليات ندوة المرأة العربية في بيروت، و لم تتمكن من الحضور سوى الأديبة البحرينية فوزية رشيد التي كانت أصلاً موجودة في خارج البلاد وحضرت بصفتها الشخصية، ولم تسمح السلطة لوفود هذه المنظمات لحضور مؤتمر المرأة العالمي في بكين في ١٩٩٥.

وبالمقابل منعت السلطة وفود الاتحاد النسائي العربي واتحاد المرأة الفلسطينية التي كانت تعتزم زيارة البحرين لتقصى الحقائق حول أوضاع المرأة البحرينية، وبذلك استطاعت السلطة أن تفرض إجراءات تعسفية ضد الحركة النسائية البحرينية بهدف عزلها عن شقيقاتها المنظمات العربية وتطويق هذه الحركة لمنعها من التواصل مع الإبداع العالمي.

وانطلاقاً من هذه الوضعية المزرية لحقوق المرأة البحرينية تقدمت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين بتقديم شكوى ضد حكومة البحرين لانتهاكها حقوق المرأة.

ـ في مراحل ما قبل الطفرة النفطية والنمو المذهل الذي شهدته قطاعات الاقتصاد والتجارة والعمران، في سنوات السبعينات، كان الاقتصاد البحريني يعتمد أساساً على عاملين

أساسيين هما: مهنة الغوص (مصائد اللؤلؤ الطبيعي) والزراعة التقليدية.

وكثيراً ما كان عمل المرأة البحرينية في هذين المجالين محدوداً جداً، ولكنه في نفس الوقت كانت هناك عطاءات مميزة للمرأة البحرينية ضمن هذين المجالين، فعندما يذهب الرجل إلى الغوص ويقيم هناك لعدة شهور، تأخذ الزوجة على عاتقها مسؤولية رعاية العائلة وتأمين متطلباتها وحاجاتها اليومية، أي أنها تقوم بنفس الدور الذي يلعبه الرجل في رعاية الأسرة، فهي تقوم بتأمين الحد الأدنى على الأقل من العلاقات مع الوسط الخارجي، أي أنها تذهب لشراء المواد التموينية المنزلية وتدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال، وتشترك نساء صيادي السمك يومياً بتحضير السمك وبيعه بوسائل معينة، وفي معظم المناطق الريفية تشترك النساء في العمل في الأرض وفي تسويق المحاصيل الزراعية والدواجن، وتساهم في مختلف الأنشطة الخدماتية الأهلية مثل نسج الملبوسات وحياكة السجاد وصناعة السلال وغير من أنواع الحرف والمهن التقليدية السائدة في ذلك الوقت.

– نتيجة للظروف الاقتصادية المعيشية الصعبة التي كانت قد واجهت المجتمع البحريني، كنتيجة للتوزيع غير العادل للثروة الوطنية وسيطرة العائلة الحاكمة في البحرين على مختلف جوانب

الاقتصاد الوطني، وبسبب عجز السلطة عن توفير فرص العمل للمواطنين أو مساعدتهم اقتصادياً من خيرات وطنهم، اضطرت بعض النسوة البحرينيات للعمل كخادمة ومربيات في بيوت عدد من التجار والرأسماليين من خلال القيام بأعمال مهنية بسيطة لا يمكن أن تسد رمق الجوع، وذلك من أجل حفظ العزة والكرامة.

وبعد تراكمات من الإساءة لحقوق المرأة، وبعد كثرة الأصوات التي طالبت السلطة البحرينية بتوفير فرص العمل والوظائف المناسبة للمرأة كحق مشروع من حقوق المواطنين العامة، شجعت السلطة عمل المرأة في القوانين الأخيرة لدخول المرأة في سوق العمل وقد تمثل ذلك بقبول توظيفها في عدد من دوائر ومؤسسات الدولة، وتعتبر دوائر ومؤسسات الدولة الرسمية منذ الإعلان عن قبول توظيف المرأة، أكبر مستخدم لقطاعات المرأة في البحرين وتشكل النساء حالياً قرابة ٢٥ بالمئة من القوة العاملة البحرينية.

وتعمل المرأة البحرينية خارج المنزل في السنوات ما بعد التخرج من المدارس الثانوية والإعدادية والمعاهد والجامعات حتى الزواج، وتمثل الفتيات الآن النسبة الأكبر من طلبة الجامعات والمعاهد البحرينية.

- أظهرت المرأة البحرينية توقاً للتعليم، وبادر العديد من

فتيات البحرين لدخول المدارس، والاستفادة من مختلف مناهل التعليم، وكان هناك إقبال منقطع النظير على التسجيل للدراسة في مختلف مدارس البنات التي افتتحت في البحرين، وأعرب الكثيرون منهن عن حماستهن لذلك، إلى حد أن طالبت إحدى الطالبات عبر رسالة مفتوحة أرسلتها في العام ١٩٣٩ إلى جريدة (البحرين) تدعو فيها بأن يكون تعليم البنات في البحرين إلزامياً حتى لو كان ذلك بإصدار السلطات قانوناً لارتداء الحجاب.

واستناداً إلى مصادر تعليمية، أنه منذ سنوات السبعينات، أخذت أعداد هائلة من البنات في البحرين تدخل المدارس الحكومية والأهلية وتفوق دائماً النسبة العددية المسجلة في مدارس البنين وبخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية وقد يكون لذلك أسباب كثيرة منها:

١- إن مشاركة المرأة البحرينية في التعليم فتح لها أبواب التوظيف في عدد من الدوائر والمؤسسات الرسمية والأهلية في البحرين، عززت من خلالها أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

٢- ساهمت النخبة المثقفة والجامعات العربية والأجنبية مساهمة ملموسة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد دخولها سوق العمل وتسليمها بعض القيادات والمسؤوليات في عدد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحكومية والأهلية.

٣- أخذت المرأة البحرينية المثقفة والمتعلمة تلعب دوراً طليعياً من اجل خدمة قضايا المجتمع الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التنموية.

- في العام ١٩٢٨ افتتحت في البحرين أول مدرسة ابتدائية للبنات، بعد مرور حوالي عشر سنوات على افتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنين (مدرسة الهداية) وقد أثارت مسألة تعليم البنات في البحرين زوبعة أوساط القوى التقليدية في المجتمع، حيث اعتبرت ذلك التعليم بالنسبة للمرأة البحرينية المحافظة المسلمة تحدياً للعادات والتقاليد المعترف بها، وشدد البعض على ضرورة إيقاف التعليم للبنات بحجة التقاليد وقال أحدهم أن (لا شيء بعد اليوم يمنع البنات من مراسلة الشباب والتعارف بهم من دون معرفة الأهل).

وانطلاقاً من هذه النظرة، استمرت إجراءات الفصل بين البنين والبنات في مختلف مراحل التعليم الحكومي، وظلت مديرية تعليم البنات جهازاً إدارياً مستقلاً تحت إدارة امرأة حتى العام ١٩٦٥، حيث تم بعد ذلك توحيد مديرية التعليم على أساس أن تشمل شعبتين واحدة للبنين وأخرى للبنات، وحتى الآن ما زالت هذه الإجراءات جارية في المدارس الحكومية الرسمية.

- برزت منذ سنوات الخمسينات وفي أوائل الستينات عملية

تأسيس الجمعيات النسائية المرخصة في البحرين، وذات الطابع المتحرر من قيود المجتمع التقليدي، ففي العام ١٩٥٥ تحقق حلم راود النخبة المثقفة من نساء البحرين، وهو موافقة السلطة البحرينية على إصدار ترخيص رسمي لجمعية نهضة فتاة البحرين، وهي أول جمعية نسائية في البحرين وفي الخليج العربي، تمارس نشاطاً اجتماعياً وتربوياً. كان نواة لتأسيس جمعيات نسائية جديدة تسعى لبلورة أفكار الوعي الثقافي والفكري والتربوي ونمو الوعي الوطني العام. فبعد حوالي خمس سنوات على تأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين ونجاح تجربتها في ميادين العمل الاجتماعي والتربوي، توالت على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين، طلبات تأسيس جمعيات نسائية أخرى مثل جمعية رعاية الأمومة والطفولة التي تأسست في العام ١٩٦٥، وجمعية أوال النسائية التي تأسست في العام ١٩٦٩، وجمعية الرفاع النسائية التي تأسست في العام ١٩٧٠، وأخيراً جمعية فتاة الريف النسائية التي تأسست في العام ١٩٧٤ ولكن السلطة رفضت إعطاءها ترخيصاً رسمياً بسبب الضغوطات التي مورست ضدها من جانب بعض رجال الدين والأهالي.

– في بداية سنوات السبعينات راودت المرأة البحرينية المثقفة، فكرة تأسيس الاتحاد النسائي في البحرين، وكانت هناك محاولات جادة من مختلف الأطراف الأساسية في الحركة النسائية البحرينية

التي تمثلت في مشروع اللجان النسائية المشتركة التي ضمتها بعض فصائل الحركة الوطنية البحرينية، والتي أرست بالفعل تأثيراً واضحاً في برامج العمل النسائي المشترك في البحرين والذي يهدف إلى تطوير وعي المرأة ثقافياً واجتماعياً وفكرياً وتربوياً للنهوض بدورها الطليعي لخدمة الأهداف والطموحات والتطلعات الوطنية، ولكن للأسف الشديد أصبح هذا البرنامج هدفاً للنشاطات الأخرى المعادية من السلطة البحرينية التي حاولت وبمختلف الوسائل أن تقف في وجه هذا المشروع الرائد وتتصدى لنشاطه الطموح الذي يخرج إلى النور، بسبب مضايقات السلطة ومحاولتها خلق بديل المشروع، وهو مشروع الرائدات الذي كرست له مختلف الإمكانات المادية والمعنوية، من أجل أن يبقى وحده فقط الأداة الطيعة في يدها، باعتبار أن أي بديل أخر عن الاتحاد النسائي في البحرين، يعني سحب البساط من تحت الحركة النسائية البحرينية الداعية إلى الدفاع عن مصالح المرأة وحقوقها في البحرين.

- للوهلة الأولى يبدو مشروع الرائدات البحرينيات، الذي بادرت بإطلاقه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العام ١٩٧٧، بأنه محاولة جادة من السلطة البحرينية لاختراق وضرب مشروع الاتحاد النسائي في البحرين، الذي كان أبرز أهدافه وطموحاته وأمانيه لعب دور وطني يخدم قضايا المجتمع التربوية

والثقافية والفكرية ويرتقى بمستويات المرأة البحرينية وتطلعاتها نحو المستقبل الأفضل في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وكان هذا المشروع (الرائدات) يهدف إلى إعداد رائدات يكن واسطة بين الأهالي والمسؤولين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اللجنة الاستشارية للتنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعد ذلك اللجنة الوطنية الدائمة للمرأة بقرار وزاري رقم (٢٠) لعام ١٩٧٧ والذي كان قد اشترط رئيساً من الهيئة الحكومية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعضوات معينات من الوزارات الأخرى.

وكانت توجهات هذه المشاريع في خلال السنوات التالية تركزت وبصورة قوية على مواجهة المنظمات النسائية البحرينية ذات الطابع الجماهيري وتقييم دورها وفاعليتها على صعيد المشاركة الفعلية في المؤتمرات النسائية العربية والدولية وسبل التصدي لها في مختلف هذه المحافل.

- بالعمل وحده أفلتت المرأة البحرينية من قبضة الرجل وشاركت معه في العمل المهني والأكاديمي، كما شاركته التعليم، وأخلصت للرجل تحت سقف الزوجية، وشاركت قي مختلف مجالات التربية والتوعية الوطنية، وحملت على عاتقها مسؤولية بناء الأجيال.

المرأة البحرينية تتزوج بالتقاليد أو بالحب وتعتمد على عائلتها أو بنفسها في اختيار الزوج المناسب وتتزوج رسمياً أمام القاضي الشرعي.

لا تتزوج المرأة البحرينية في العادة إلا في سن الرابعة والعشرين أو الخامسة والعشرين والبعض يتزوجن في سن مبكرة لأسباب اقتصادية أو لضغوطات عائلية معينة.

وأغلب النساء في البحرين ٩٠ بالمئة تقريباً يشعرن بالراحة والاستقرار في بيت الزوجية أو العائلة.

يحق للمرأة البحرينية قانوناً أن تطلب الطلاق، ولكنها لا تستخدم هذا الحق إلا في الحالات النادرة جداً، ومعدلات الطلاق في البحرين لا تساوي ٩ بالمئة من مثيلاتها في مجتمعات عربية وأجنبية أخرى.

غالبية النساء في البحرين، لا يهتمن كثيراً بحركات تحرير المرأة، والمنظمات النسائية البحرينية تشارك فيها أعداد كبيرة من النساء، ولكن قضيتها الأساسية هي نشر التوعية والتثقيف الاجتماعي والتربوي وتقديم مختلف الخدمات الخيرية للمواطنين وللأشقاء والأصدقاء.

الملاحق:

١- مذكرة الشخصيات النسائية في البحرين، لأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.

٢- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) الأميركية حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩٧.

٣- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩٥ الصادر في العام ١٩٩٦.

٤- مذكرة لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين حول الأحداث الجارية في البحرين منذ العام ١٩٩٤ الصادرة في ١٩٩٥/١/٢١.

٥- خطبة سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري في ١٧ نوفمبر ١٩٩٥ حول دعوة المرأة للمطالبة بحقوقها.

مذكرة الشخصيات النسائية في البحرين

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الموقر

أمير دولة البحرين

تحية من نساء البحرين

انطلاقاً من ثقتنا الراسخة بسعة صدر سموكم ومن إيماننا العميق بأهمية إيصال آرائنا عن طريق الحوار الديمقراطي الذي أكدتم تمسككم به مرات عديدة يشرفنا أن نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلقنا تجاه الأوضاع التي يمر بها وطننا الحبيب، البحرين.

لقد هالنا كمواطنات بحرينيات التصاعد الأخير للأحداث واستخدام العنف بدلاً من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل

الخلاف بحيث لم نعد قادرات على تجاهل ما يدور حولنا يومياً خاصة مع إدراكنا بأن استمرار العنف لا يعني حلاً للقضية وإنما يفاقمها.

إن استمرار العنف وانتشاره سوف يطال الجميع آجلاً أو عاجلاً، إن تجارب الشعوب قد أثبتت أن دائرة العنف هي حلقة مفرغة لا نهاية لها، تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف، وفي نهاية الأمر سنكون جميعاً خاسرين وسيصاب بلدنا بجراح لن تندمل لفترة طويلة.

إننا إذ نؤكد قناعتنا التامة بأن التخريب والتدمير للمنشآت العامة أمر غير مقبول إطلاقاً، إلا أننا نتفهم كذلك أنه قد يكون تعبيراً عن غياب قنوات الحوار وانعكاساً لعمق وحجم التراكمات الهائلة في المعاناة ومن تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من أبناء البحرين خصوصاً العاطلين منهم، هذه الأوضاع التي باتت تتطلب حلولاً عاجلة لمواجهة التطورات الراهنة.

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وأمهات ممارسات قوى الأمن والشغب مع المواطنين من أهل القرى تلك الممارسات التي تراوحت بين الإهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والأطفال إلى قتل المتظاهرين العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس

والجامعات.

إننا مع تأكيدنا على رفض أعمال التخريب، إلا أننا لا نراها مبرراً كافياً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن خصوصاً مع الأطفال والمواطنين العزل. إننا على ثقة بأن حكومة البحرين الموقرة لن تعدم وسائل الحوار والتعامل مع المتظاهرين كي تلجأ للتفاهم معهم بالرصاص خاصة أن جملة ما نسب للمتظاهرين ارتكابه من أعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

إننا نؤمن يا صاحب السمو بأنه لا يغيب عن حكمتكم بأن المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف ولن يستطيع ذلك إلا الطرف الأقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلاحه. وإننا لعلى ثقة تامة بقدرتكم على إخراج بلادنا من هذه المحنة العصيبة للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فإننا نتقدم إليك بهذا الخطاب راجين تدخل سموكم شخصياً لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتكم المعهودة والتي يمكن أن تحقق عبر الوسائل التالية:

١- وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والاعتقالات الجماعية.

٢- التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه

من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

٣- توفير فرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد الأدنى لمتطلبات معيشتهم وإيجاد حل حاسم لتزايد العمالة الأجنبية.

٤- فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول إلى الحل المناسب.

٥- تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.

٦- مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات لخدمة وطننا البحرين.

وكلنا أمل بأن سموكم بروحكم الأبوية المعهودة وبحكمتكم البالغة مدركون حساسية الموقف وقادرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لإراقة الدم وإنقاذ الأمة من هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز.

هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام لسموكم الكريم

١٩٩٥/٤/١٤

مواطنات وأمهات البحرين

١.	عزيزة حمد البسام	معـــدة بـــرامج- إذاعـــة البحرين
٢.	د. خولة محمد مطر	صحفية
٣.	منيرة أحمد فخرو	أستاذة جامعة
٤.	عائشة خليفة مطر	مديرة الصناعات الحرفية الحديثة
٥.	د. فضيلة طاهر المحروس	طبيبة أطفال
٦.	جليلة السيد أحمد	محامية
٧.	وداد محمد المسقطي	محاسبة
٨.	فوزية السندي	موظفة
٩.	د. سبيكة محمد النجار	موظفة
١٠.	سوسن إبراهيم الخياط	موظفة
١١.	حصة الخميري	رئيسة التعليم المستمر
١٢.	مريم عبد الله فخرو	موظفة
١٣.	خديجة علي مسعود	موظفة
١٤.	شيخة مبارك حمد	موظفة
١٥.	نادية المسقطي	محاسبة
١٦.	فريدة غلام إسماعيل	موظفة
١٧.	كوكب عبد الله أبو دريس	موظفة

١٨.	رضية خليل إبراهيم	مدرسة
١٩.	منى عباس منصور	موظفة
٢٠.	ليلى علي	موظفة
٢١.	ابتهال سلمان الموسوي	موظفة
٢٢.	بثينة سلمان الموسوي	موظفة
٢٣.	د. منى على الجفيري	طبيبة أطفال
٢٤.	د.خلود خليفة الأسعد	طبيبة
٢٥.	د. سناء الخواجة	طبيبة
٢٦.	د. سلوى المحروس	طبيبة
٢٧.	د. مريم إبراهيم فخرو	طبيبة
٢٨.	د. أمل الديلمي	طبيبة
٢٩.	وداد أحمد البناء	مشرفة اجتماعية
٣٠.	عديلة المحروس	مدرسة
٣١.	سلوى محمد جابر	موظفة
٣٢.	هناء حسن الحبشي	موظفة
٣٣.	كريمة العريض	موظفة
٣٤.	باسمة العريض	مهندسة
٣٥.	بتول علي	موظفة
٣٦.	د. ابتسام كاظم العلوي	طبيبة
٣٧.	د. هناء علي المسقطي	أستاذة جامعة
٣٨.	سهام حسن ابل	موظفة
٣٩.	منى طاهر المحروس	موظفة

٤٠.	مديحة عبد العزيز السلوم	ممرضة
٤١.	إيمان منصور عبد الرحيم	موظفة
٤٢.	فاطمة محمد مطر	ربة بيت
٤٣.	بدرية العامر	موظفة
٤٤.	فاطمة حسين أحمد	موظفة
٤٥.	ليلى عتيق جمعة	موظفة
٤٦.	نورة عبد الله فخرو	مدرسة
٤٧.	لولوة عبد الله فخرو	مدرسة
٤٨.	قدسية محمد جابر	موظفة
٤٩.	منى عبد الرسول الزيرة	موظفة
٥٠.	موزة عبد الله المناعي	موظفة
٥١.	فاطمة أحمد علي	مدرسة
٥٢.	مريم أحمد عبد الله	موظفة
٥٣.	بهية رضي	أخصائية اجتماعية
٥٤.	حنان عوض سالم	صحفية
٥٥.	فاطمة أحمد عبد الله	موظفة
٥٦.	ناجية محمد	موظفة
٥٧.	صباح عيسى سيادي	موظفة
٥٨.	إيمان محمد جاسم	موظفة
٥٩.	هند عبد الله فخرو	موظفة
٦٠.	هيام محمد جاسم	موظفة
٦١.	شريفة أمين عبد الله	ربة بيت

٦٢.	أمينة أحمد عبد الله	موظفة
٦٣.	د. نجاح خليل إبراهيم	طبيبة
٦٤.	وداد عبد الرحيم سلمان	ربة بيت
٦٥.	عفيفة السيد خليل	مديرة روضة
٦٦.	فاطمة منصور عبد على	ربة بيت
٦٧.	ليلى محمد أحمد	مدرسة
٦٨.	ليلى جعفر إبراهيم	ربة بيت
٦٩.	عفاف خليل إبراهيم	فنية أشعة
٧٠.	فاطمة خليل	مدرسة
٧١.	منى خليل إبراهيم	ربة بيت
٧٢.	ليلى حسن	ربة بيت
٧٣.	زينب حسن على إسماعيل	ربة بيت
٧٤.	خديجة حسين على	ربة بيت
٧٥.	مريم حسين على إسماعيل	ربة بيت
٧٦.	زينب إبراهيم أحمد	ربة بيت
٧٧.	أمينة إبراهيم أحمد	ربة بيت
٧٨.	فاطمة إبراهيم على	مدرسة
٧٩.	أميرة جاسم محسن	مدرسة
٨٠.	زهرة على أمر الله	طالبة
٨١.	نجاح جعفر مكي الجبل	موظفة
٨٢.	زهراء جعفر	موظفة
٨٣.	لطيفة أبل	موظفة

٨٤.	ثريا مهدي المحروس	موظفة
٨٥.	سعاد حسن ابل	مدرسة
٨٦.	مرينة أحمد منصور	طالبة
٨٧.	سلوى محمد جواد	موظفة
٨٨.	شمسه حسن	ربة بيت
٨٩.	ابتسام أحمد	طالبة
٩٠.	حسيبة أحمد	موظفة
٩١.	نعمة عبد الله	موظفة
٩٢.	سليمة أحمد	ربة بيت
٩٣.	علوية العلوي	ربة بيت
٩٤.	د. شيخة عبد الزيابي	طبيبة عائلة
٩٥.	زينة عبد الله إبراهيم	ربة بيت
٩٦.	ديما عدنان جمعة	طالبة
٩٧.	ليلى محسن	موظفة
٩٨.	وفاء عدنان جمعة	طالبة
٩٩.	رضية أحمد علي	ربة بيت
١٠٠.	لولوة حسن أبل	مشرفة اجتماعية
١٠١.	فوزية محمد عبد الرحمن	مدرسة
١٠٢.	مديحة	مديرة مدرسة
١٠٣.	ناجية المنصوري	مديرة مدرسة
١٠٤.	مريم عبد الله	مدرسة
١٠٥.	إيمان عيسى	مدرسة

١٠٦.	شيخة عبد الله علي	موظفة
١٠٧.	مني محمود	موظفة
١٠٨.	ليلى ناصر	مدرسة
١٠٩.	سهام عبد العزيز إبراهيم	موظفة
١١٠.	سميرة عبد الله علي	موظفة
١١١.	هدى عيسى	موظفة
١١٢.	حنان محمد عيسى	مدرسة
١١٣.	نجاح حمدان	محامية
١١٤.	رباب العريض	محامية
١١٥.	نورة جاسم النجار	موظفة
١١٦.	مديحة مهدي محمد	موظفة
١١٧.	فاطمة حسن الحواج	محامية
١١٨.	زهرة خلف	محامية
١١٩.	زينات المنصوري	محامية
١٢٠.	ليلى بديوي	موظفة
١٢١.	سامية علي	موظفة
١٢٢.	رباب جعفر	موظفة
١٢٣.	نادية خليل القاهري	محامية
١٢٤.	سميرة سلمان	محامية
١٢٥.	شريفة زيمان	ربة بيت
١٢٦.	هدى عبد الله مرهون	مدرسة
١٢٧.	دينا جاسم	موظفة

١٢٨.	فوزية محمد عبد الله	موظفة
١٢٩.	ندى العلي	مدرسة
١٣٠.	سميرة سعيد	موظفة
١٣١.	مريم زيمان	موظفة
١٣٢.	ليلى عبد الله	موظفة
١٣٣.	هناء طاهر المحروس	صحفية
١٣٤.	وجيهة رضي علي	موظفة
١٣٥.	صفية علي	مدرسة
١٣٦.	خديجة عباس علي	ربة بيت
١٣٧.	فوزية عبد العزيز	ربة بيت
١٣٨.	فاطمة عبد الحسين	ربة بيت
١٣٩.	رباب عبد العزيز	ربة بيت
١٤٠.	ماري أحمد علي	ربة بيت
١٤١.	مني شرف	طالبة
١٤٢.	زهرة جواد	ربة بيت
١٤٣.	نورية صالح مهدي	ربة بيت
١٤٤.	زكية عبد الله علي	ربة بيت
١٤٥.	مني حميدان	موظفة
١٤٦.	هيام محمد المسقطي	مهندسة
١٤٧.	فاطمة حسين	ربة بيت
١٤٨.	نسيمة العريض	موظفة
١٤٩.	فاطمة أحمد عيسى	مدرسة

١٥٠.	بهية إسماعيل	موظفة
١٥١.	أحلام أحمد عيسى	موظفة
١٥٢.	خلود محمد البلوشي	موظفة
١٥٣.	أمل موسى جعفر	مدرسة
١٥٤.	نجاح حبيب محمد	طالبة جامعية
١٥٥.	رقية أحمد ناصر	ربة بيت
١٥٦.	مني ميرزا سلمان	طالبة جامعة
١٥٧.	فتحية حبيب محمد	مدرسة
١٥٨.	صفية الحيدر	طالبة
١٥٩.	فاطمة علي غانم	موظفة
١٦٠.	رقية الموسوي	طالبة جامعة
١٦١.	كوثر يعقوب	طالبة جامعة
١٦٢.	رضية المطوع	مدرسة
١٦٣.	نرجس محسن شرف	مدرسة
١٦٤.	معصومة السيد	ربة بيت
١٦٥.	أزهار عيسى	طالبة
١٦٦.	أنيسة السندي	محاضرة
١٦٧.	رائدة شهيد	طالبة
١٦٨.	فائقة محمد	طالبة
١٦٩.	معصومة حسن	طالبة
١٧٠.	زهرة ناصر	ربة بيت
١٧١.	سعيدة عبد الله	ربة بيت

١٧٢.	فضيلة عباس المسك	مدرسة
١٧٣.	سبيكة حمود	ربة بيت
١٧٤.	زهور حسن	طالبة
١٧٥.	جنات يوسف	طالبة
١٧٦.	فضيلة سلمان	طالبة
١٧٧.	خلود علي	ربة بيت
١٧٨.	زينب ميرزا الريسّ	طالبة
١٧٩.	جهينة سيد جواد	طالبة
١٨٠.	نبيلة يعقوب	طالبة
١٨١.	زينب محسن	ربة بيت
١٨٢.	فاطمة يعقوب	طالبة جامعة
١٨٣.	نجاح المرزوق	ربة بيت
١٨٤.	سميرة أحمد علي	ربة بيت
١٨٥.	أمينة صالح مهدي	طالبة
١٨٦.	أميرة أحمد	ربة بيت
١٨٧.	طوعة حسن علي	ربة بيت
١٨٨.	زينب علي محمد	ربة بيت
١٨٩.	نادية باقر حسن	صيدلانية
١٩٠.	رقية العصفور	مدرسة
١٩١.	بتول سيد سعيد	طالبة
١٩٢.	فاطمة حسن	ربة بيت
١٩٣.	أمينة يوسف أحمد	مدرسة

١٩٤.	فاطمة علي	طالبة
١٩٥.	شريفة سيد ناصر	طالبة
١٩٦.	زينب أحمد كاظم	ربة بيت
١٩٧.	كناية يوسف	ربة بيت
١٩٨.	زهرة علي	طالبة
١٩٩.	شريفة سيد سعيد	طالبة
٢٠٠.	زكية عبد الله	مدرسة
٢٠١.	خديجة الشهابي	طالبة جامعة
٢٠٢.	فاطمة محسن عبد الله	ربة بيت
٢٠٣.	منى صاع علي	طالبة
٢٠٤.	حنان محمد أحمد	ربة بيت
٢٠٥.	سكينة علي خميس	ربة بيت
٢٠٦.	فاطمة عبد الأمير	موظفة
٢٠٧.	ابتسام حسن عبد الرسول	ربة بيت
٢٠٨.	وداد جعفر محمد	موظفة
٢٠٩.	رجاء جعفر	موظفة
٢١٠.	بهية علي	ربة بيت
٢١١.	لولوة إبراهيم	ربة بيت
٢١٢.	د. فتحية العريض	طبيبة
٢١٣.	نبيلة العريض	مشرفة اجتماعية
٢١٤.	نهاد علي سالم	موظفة
٢١٥.	نجاح العريض	مدرسة

٢١٦.	خاتون عبد الوهاب	موظفة
٢١٧.	عرفة يوسف	موظفة
٢١٨.	تغريد عبد الأمير	موظفة
٢١٩.	عفة أحمد العفو	ربة بيت
٢٢٠.	فاطمة حميد محمد	موظفة
٢٢١.	نجاح علي سالم	موظفة
٢٢٢.	بثينة محمد عبد الله	موظفة
٢٢٣.	عائشة علي سالم	ربة بيت
٢٢٤.	شيخة جواد رضي	ربة بيت
٢٢٥.	منى علي سالم	ربة بيت
٢٢٦.	نوال العريض	موظفة
٢٢٧.	خديجة محمد	موظفة
٢٢٨.	خيرية الحاج محمد	موظفة
٢٢٩.	حنان محمد	موظفة
٢٣٠.	فتحية إبراهيم محمد	طالبة جامعية
٢٣١.	مدينة أحمد علي	ربة بيت
٢٣٢.	مهدية محمد علي	عاطلة
٢٣٣.	فوزية محمد علي	موظفة
٢٣٤.	آسيا جعفر حسن	عاطلة
٢٣٥.	بدرية محمد علي	عاطلة
٢٣٦.	وفاء محمد علي	طالبة
٢٣٧.	حنان محمد علي	عاطلة

٢٣٨.	مريم محمد علي	ربة بيت
٢٣٩.	زهرة إبراهيم	عاطلة
٢٤٠.	حميدة محمد علي	ربة بيت
٢٤١.	زهرية أحمد علي	ربة بيت
٢٤٢.	ياسمين رضي مكي	طالبة
٢٤٣.	زهرية أحمد الزيمور	عاطلة
٢٤٤.	منى جعفر حسن	موظفة
٢٤٥.	جميلة عبد الله منصور	موظفة
٢٤٦.	خاتون علي	ربة بيت
٢٤٧.	فاطمة علي	موظفة
٢٤٨.	منى محمد يوسف	موظفة
٢٤٩.	عفيفة أحمد جاسم	ربة بيت
٢٥٠.	نعيمة منصور	موظفة
٢٥١.	بدرية حسن محمد	موظفة
٢٥٢.	محفوظة حسن منصور	موظفة
٢٥٣.	ابتسام فيصل العريض	عاطلة
٢٥٤.	معصومة عبد الله حسن	ربة بيت
٢٥٥.	خديجة عبد الله أحمد	طالبة
٢٥٦.	لينا عبد علي الشويخ	طالبة
٢٥٧.	لمياء الشويخ	طالبة
٢٥٨.	زهرة مرهون	ربة بيت
٢٥٩.	سميرة الشويخ	ربة بيت

٢٦٠.	كفاية الشويخ	طالبة
٢٦١.	فايزة منصور حسن	ربة بيت
٢٦٢.	نرجس منصور حسين	طالبة
٢٦٣.	رقية مهدي محمد	طالبة
٢٦٤.	زهراء مهدي سبت	طالبة
٢٦٥.	نعيمة مهدي محمد	طالبة
٢٦٦.	خديجة مهدي محمد	طالبة
٢٦٧.	فاطمة مهدي محمد	طالبة
٢٦٨.	مريم عيسى محمد	ربة بيت
٢٦٩.	نجاح عبد الله	ربة بيت
٢٧٠.	صفاء محمد صالح	عاطلة
٢٧١.	عبيدة عيسى	مدرسة
٢٧٢.	مريم علي مدرسة	مدرسة
٢٧٣.	نوال عبد الله يوسف	ربة بيت
٢٧٤.	فضيلة محمد علي	موظفة
٢٧٥.	أمل الصيرفي	موظفة
٢٧٦.	هدى حميد يوسف	طبيبة
٢٧٧.	نادية عبد الله	ربة بيت
٢٧٨.	ناهد عبد علي	موظفة
٢٧٩.	أمينة علي	ربة بيت
٢٨٠.	ابتسام ميرزة	موظفة
٢٨١.	مني ميرزة يوسف	ربة بيت

٢٨٢.	نجاة جعفر	موظفة
٢٨٣.	مدينة محمد علي الزيرة	ربة بيت
٢٨٤.	انتصار محمد علي القارئ	طالبة جامعية
٢٨٥.	زينب إبراهيم مطر	طالبة
٢٨٦.	سامية حسن علي	ربة بيت
٢٨٧.	فضيلة إبراهيم مطر	طالبة جامعية
٢٨٨.	نادرة عبد النبي يوسف	طالبة جامعية
٢٨٩.	زينب عبد النبي يوسف	طالبة جامعية
٢٩٠.	فاطمة سعيد علي	موظفة
٢٩١.	فاطمة خليل إبراهيم	موظفة
٢٩٢.	زينب إبراهيم عيسى	موظفة
٢٩٣.	حنان إبراهيم عيسى	طالبة
٢٩٤.	صفية علي أحمد	موظفة
٢٩٥.	سيما محمد سوار	موظفة
٢٩٦.	عواطف علي عيسى الحايكي	موظفة
٢٩٧.	كفاية جعفر جواد	مدرسة
٢٩٨.	نعيمة حميد	ربة بيت
٢٩٩.	ابتهاج حميد المرهون	ربة بيت
٣٠٠.	ابتسام جعفر جواد	مدرسة
٣٠١.	رجاء رضي أحمد	موظفة
٣٠٢.	رقية ميرزا	موظفة
٣٠٣.	أنيسة يوسف	ربة بيت

٣٠٤.	نوال رضي أحمد	موظفة
٣٠٥.	فتحية جعفر جواد	ربة بيت
٣٠٦.	فريدة حميد المرهون	كاتبة جناح
٣٠٧.	نسيمة العريض	موظفة
٣٠٨.	فاطمة أحمد عيسى	مدرسة
٣٠٩.	بهية إسماعيل	موظفة
٣١٠.	أنيسة السندي	محاضرة
٣١١.	أحلام أحمد عيسى	موظفة
٣١٢.	خلود محمد البلوشي	موظفة
٣١٣.	أمل موسى جعفر	مدرسة
٣١٤.	نجاة حبيب محمد	طالبة جامعية
٣١٥.	رقية أحمد ناصر	ربة بيت
٣١٦.	منى ميرزا إسماعيل	طالبة جامعية
٣١٧.	فتحية حبيب محمد	مدرسة
٣١٨.	صفية آل حيدر	طالبة
٣١٩.	فاطمة علي غانم	موظفة

البحرين: تقرير تطورات حقوق الإنسان ١٩٩٧:

منظمة مراقبة حقوق الإنسان

Human Rights Watch.

شهدت نهاية ١٩٩٥ وبداية ١٩٩٦ استئناف مظاهرات الشوارع الواسعة والاشتباكات مع قوات الأمن حول قضايا الإصلاح السياسي أساساً. استمرت الانتهاكات الواسعة والمتكررة لحقوق الإنسان والمتمثلة في الاعتقالات والمعاملة الفضة بحق المعتقلين والحرمان من الحقوق المشروعة. وينتمي جميع المعتقلين تقريباً فيما يتعلق بالإضرابات السياسية إلى الطائفة الشيعية التي تمثل أغلبية البحرينيين. لكن أسرة آل خليفة الحاكمة (السنة) وهى تعمد إلى حرمان الشيعة من الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية الكلمة والتجمع فإنما تضر بالمواطنين البحرينيين كلهم.

تعود الأزمة السياسية الحالية إلى النصف الثاني من ١٩٩٤

عندما تقاطعت مظاهرات احتجاجية على البطالة المرتفعة في قرى وسكنى الشيعة مع حملة واسعة من أجل إحداث إصلاح سياسي، وقد تجلى ذلك في سلسلة العرائض تدعو إلى إعادة البرلمان الذي جرى حله في ١٩٧٥ والحرية للمعتقلين السياسيين والسماح برجوع المئات من البحرينيين المنفيين قسراً أو الممنوعين من العودة لأسباب سياسية اندلعت مظاهرات واسعة في ديسمبر إثر اعتقال الشيخ علي سلمان، وهو خطيب شاب ونشط في الحملة من أجل الإصلاح السياسي وقضية العاطلين. عمدت الحكومة دون الكشف عن قرائن أو تحديد التهمة القانونية إلى إبعاد الشيخ على سلمان قسرياً وتعسفياً إلى جانب رجلي دين آخرين في يناير ١٩٩٥ في خرق فاضح للقانون الدولي ودستور البحرين.

عمدت الحكومة في إبريل إلى اعتقال خمسة من القيادات الشيعية البارزة. ممن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري، أبرز زعماء المعارضة، والعضو المنتخب السابق في البرلمان المحلول، جرى حبس الزعماء الخمسة لفترة تراوحت ما بين خمسة إلى ستة أشهر دون توجيه اتهام لهم أو حصولهم على مساعدة قانونية وجرى خلال اعتقالهم مفاوضات بين الحكومة من ناحية والشيخ الجمري وزملاءه من ناحية أخرى، تمخض عن تفاهم أدى إلى إطلاق سراح المئات من المعتقلين في منتصف

أغسطس ١٩٩٥، في إشارة إلى مرحلة من الهدوء النسبي في ٢٦ سبتمبر، صرح الشيخ عبد الأمير الجمري بعد يوم من إطلاق سراحه بأن البرلمان يأتي في أولويات مطالبنا، لكن الحوار بين المعارضة والحكومة كان مستمراً حول: المطالب المتضمنة إطلاق سراح جميع المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. لكن الحكومة نفت علنياً وجود أي اتفاق مع المعارضة.

وبحلول أكتوبر ١٩٩٥، جرى الإعلان عن عرائض جديدة وازداد الجو توتراً مرة أخرى، اندلعت الاضطرابات مجدداً في ديسمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦، إثر تأكيد محكمة الاستئناف في نوفمبر الحكم بالإعدام في القضية المتعلقة بمقتل أحد رجال الأمن في مارس ١٩٩٥. جرى اعتقال الشيخ الجمري وسبعة من قادة المجتمع في ٢٢ يناير وقد أكد متحدث مسؤول بوزارة الداخلية لوكالة رويتر في إشارة للهجمات على الممتلكات ومقتل ما يقارب دزينة من المواطنين، وثلاثة من رجال الأمن بأن هناك أدلة ووقائع ووثائق مدعومة بالصور تثبت أن المجموعة متورطة في الأحداث وسوف يقدمون للسلطات القضائية. لكنه وحتى أكتوبر ١٩٩٦ فقد ظل هؤلاء معتقلون دون توفير المساعدة القانونية لهم، ولم يتم توجيه اتهامات لهم رسمياً، ولم يتم الكشف عن أية قرائن تدينهم سمح للجمري بلقاء قصير مع عائلته في سبتمبر ١٩٩٦ وفي ذات الوقت جرى اعتقال عدد من أقاربه واحتجازهم

واستجوابهم لفترات طويلة دون توجيه اتهامات.

جرى في ٧ فبراير ١٩٩٦ اعتقال السيد أحمد الشملان، وهو محامي دفاع وشخصية يسارية معروفة بنقدها للحكومة بذلك. وقد جاء اعتقاله إثر توزيع وكالة الصحافة الفرنسية لمذكرة من لجنة العريضة الشعبية مطالبة فيها بإعادة البرلمان المنتخب. وفي ذات الأسبوع منعت الحكومة ندوة في نادي العروبة وهو (ناد ثقافي نخبوي) بعنوان الديمقراطية والشورى حيث كان سيشارك فيها الشملان، عمدت الحكومة من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشملان يتلقى أموال من الخارج لدعم الاحتجاجات. لكنه وبعد أن مثل أمام محكمة أمن الدولة في منتصف أبريل، فإن صحيفة الاتهام بحقه اقتصرت على مقال كتبه قبل سنة وبعض الفاكسات التي وجدت في مكتبه وكانت صادرة عن حركة أحرار البحرين في لندن، وتسجيلاً لمكالمة من السيد منصور الجمري تسأل عن أوضاع أبيه وأخيه، وأخته السجناء، ووجود نسخة من بيان لجنة العريضة الشعبية عند المحكمة في خطوة غير معتادة أخذه بالاعتبار مكانة الشملان العالية إقليمياً ودولياً إلى إطلاق سراحه بكفالة. وفي مايو أسقطت عنه التهم نهائياً. جرى خلال ١٩٩٦ اعتقال عدد غير محدد من المواطنين البحرينيين لتحريرهم أو حيازتهم وثائق متعلقة بالمطالب السياسية، كما جرى استدعاء عدد من الصحفيين العاملين في وكالات الأنباء العالمية لاستجوابهم. هناك شخصية أخرى

ارتبطت بآلية العريضة الشعبية وهو السيد سعيد عبد الرسول العسبول والذي اعتقل دون اتهامه رسمياً لمدة أسبوع خلال أبريل ١٩٩٦ حيث جرى حينها استجوابه واتصالاته مع صحفي زائر من هيئة الإذاعة البريطانية (BBC). وفي مايو جرى اعتقال سائق تاكسي بحريني ومواطن عماني مقيم لمرافقتهما مراسل تلفزيوني لمحطة الـ(BBC) جرى إطلاق سراح العماني عبد الجليل العصفور بعد أن أمضى ٣ أشهر في السجن تم جرى إبعاده، فيما يعتقد أن البحريني سيد حسن لا يزال معتقلاً. ترتب على اعتقال العديدين وإغلاق المساجد وأماكن الاجتماعات الأخرى في بداية ١٩٩٦ الحد من مظاهرات الشوارع الاحتجاجية في القرى والأحياء الشيعية، والتي روقبت جيداً بالدوريات وتعرضت لغارات ليلية متكررة من قبل رجال الأمن. ومع تراجع المظاهرات الواسعة النطاق، فقد برز أسلوب الهجمات بما في ذلك استخدام المتفجرات الصغيرة وأجهزة إشعال الحرائق ضد مؤسسات عامة وبنوك وفنادق فاخرة ومراكز تسوق. كما جرت هجمات تخريبية لم يتبنها أي طرف على مطاعم ودكاكين يعمل فيها أجانب، ومن أخطرها الهجوم الذي تم في مارس وأدى إلى مقتل سبعة عمال بنجاليين.

أعلنت الحكومة في بداية يونيو عن اكتشاف منظمة معروفة سابقاً هي الجناح العسكري لحزب الله- البحرين، مدعية أن الإضـ ابات طوال الثمانية عشرة شهراً الماضية هي جزء من

مؤامرة حرضت عليها ومولتها إيران للإطاحة بالحكومة، وقد قوبلت ادعاءات الحكومة باللامبالاة لأنها لم تقدم أية قرائن عدا اعترافات منتزعة من المعتقلين، الذين احتجزوا لأسابيع وأشهر دون اتصالهم بمحامين.

ويتيح قانون أمن الدولة الذي أصدر في ١٩٧٤ في ظل معارضة شبه جماعية من قبل النواب المنتخبين حينها، لوزير الداخلية أن يعتقل أي مواطن لمدة ٣ سنوات دون محاكمة. وعلى أساس ذلك جرى اعتقال ما لا يقل عن ١٣٠٠ شخص خلال الفترة من ديسمبر ١٩٩٤ حتى أكتوبر ١٩٩٥، من بينهم ٨٠٠ جرى توجيه اتهامات ضدهم، وحسب مصادر محامين بحرينيين، فإن غالبية هؤلاء قد حوكموا أمام محكمة أمن الدولة وبعضهم أدين بموجب قانون العقوبات من قبل محاكم اعتيادية. وقد جرى إطلاق سراح معظمهم ممن لم توجه لهم اتهامات بنهاية ١٩٩٥، لكن عدداً غير معروف من المعتقلين بقى في المعتقلات، لكن الاعتقالات العشوائية الواسعة استؤنفت في يناير ١٩٩٦ . استخلصت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) من خلال مقابلاتها مع معتقلين سابقين ومحامو دفاع النمط الذي طبع الاعتقالات دون أذون قضائية حيث تتم هذه في الليل وتستهدف منازل المشبوهين ويقوم بالغارة قوة أمن تضم ما بين. ١ إلى ١٥ رجلاً، ويجري اعتقال الزعماء المحليين ورجال الاختصاصات

وهم في متوسط العمر عادة المشتبه بضلوعهم في حملات العرائض، وكذلك الشباب الذين يشك في تنظيم والمشاركة في المظاهرات أو الهجمات على الممتلكات، من بيوتهم ويجري ذلك عادة في الفترة ما بين منتصف الليل حتى الرابعة فجراً، كما يتم ضرب الشباب وحتى أفراد العائلة الآخرين، وتحطيم محتويات المنزل. ذكر محامو الدفاع لمنظمتنا أن الأشخاص المتهمين بجرائم يقدمون إلى محكمة أمن الدولة ولكن بعد سنة من اعتقالهم عادة. وفي هذه الحالة فإن المتهم لا يرى محاميه إلا في الجلسة الأولى للمحاكمة، ويتم استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه كبينة وحيدة للإدانة، كما أخبر معتقلون سابقون ومحامو دفاع لجنتنا أن الضرب والاعتداءات الجسدية الأخرى تستخدم عادة لانتزاع الاعترافات والحصول على معلومات. كما أكد محامو الدفاع الاعتراف قد أضحت نمطية بشكل متزايد، حيث تستخدم نفس الكلمات والتعابير بشكل متكرر.

لم تسجل حالة واحدة حيث حوسب مسؤولون عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. فقد أصدرت الحكومة مرسوماً في مارس وبموجبه فإن أربعة عشرة مادة متضمنة في قانون العقوبات ومنها أعمال التخريب والتفجيرات واستخدام الأسلحة النارية والهجمات الجسدية أو التهجمات اللفظية على المسؤولين العموميين، تعتبر جرائم يعاقب عليها بموجب قانون أمن الدولة.

وخلال الفترة ما بين مارس وأكتوبر ١٩٩٦ جرى الحكم على ٥٦ متهماً بالسجن من قبل محكمة أمن الدولة. أما معدل المعتقلين دون توجيه اتهامات رسمية لهم خلال ١٩٩٦ فيتراوح ما بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠.

تستهدف المادة (١٣٤) من قانون العقوبات والتي هي من اختصاصات أمن الدولة حالياً، حرية التعبير حيث تعتبر المادة (١١) الكشف عن أخبار أو الأدلاء بتصريحات أو بث إشاعة كاذبة حول الأوضاع الداخلية، وبالتالي إضعاف الثقة المالية في الدولة وتهديد مركزها بمثابة جريمة يعاقب عليها. كما أن المادة فرضت مزيداً من القيود على حرية التجمع حيث اعتبرت حضور مؤتمر أو اجتماع أو مناقشة أو المشاركة بأي شكل كان في أعماله، وبدون موافقة رسمية، وبهدف مناقشة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولة البحرين، مما قد يؤدي إلى إضعاف الثقة المالية في الدولة بمثابة جريمة يعاقب عليها.

الحق في المراقبة:

لا يوجد في البحرين منظمات محلية لحقوق الإنسان. وهناك منظمتان تعملان خارج البلاد مشكلتان من منفيين بتعاون مع نشطاء أجانب، وهاتان المنظمتان هما منظمة حقوق الإنسان في البحرين (BHRO) ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين

(CDHRB) وتقومان بتجميع المعلومات حول المعتقلين وقضايا أخرى. وذكرت المنظمة أنها تقدمت بطلب لحكومة البحرين للسماح لها بالعمل داخل البلاد ولكن لم يتم الرد على طلبها. رفضت حكومة البحرين الطلبات المتكررة لمنظمتنا وغيرها من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان للقيام بمهمة رسمية للقاء المسؤولين الحكوميين في البلاد. وقد تمكن باحث في منظمتنا من زيارة البحرين زيارة غير رسمية في ١٩٩٦، ووجد هناك أشخاصاً راغبين في مناقشة قضايا حقوق الإنسان لكنهم قلقين جداً من نتائج اتصالاتهم بمنظمتنا في حالة افتضاح هذه الاتصالات إثر نشر مقال للباحث بعد زيارته تلك، كتب سفير البحرين في واشنطن رسالة بتاريخ ٣٠ أكتوبر بأن المقال مليء بالمعلومات المضللة والاتهامات الباطلة لكنه لم يحدد ما هو غير دقيق. وأضاف السفير قائلاً: إن الأعمال الإرهابية هي تهديد مباشر وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية لشعب البحرين، وإن حكومة البحرين تستخدم كل الوسائل المتاحة لها ضمن القانون لحماية مواطنيها.

وتتمتع حكومة البحرين بدعم مطلق من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أوضحت السعودية بشكل خاص دعمها لحكومة البحرين فيما يتعلق بالاضطرابات المحلية فقد صرح الأمير نايف وزير الداخلية السعودي في نوفمبر ١٩٩٦ بأن

المملكة لن تتردد في أي وقت بتلبية أي طلبات من البحرين، وأن أمن السعودية وأمن البحرين مجتمعين هما لصالح شعب البحرين. حيث ما دعت الحاجة إلى ذلك. وفي فبراير حاول وفد نيابي كويتي من ٨ نواب زيارة البحرين للتقدم إلى أميرها بعريضة تطالبه بإجراء مفاوضات مع المعارضة، لكن زيارة الوفد رفضت.

ومن بين الدول العربية التي حظيت البحرين بدعمها بشكل خاص مصر والأردن، حيث يذكر أن الأردن تعير حكومة البحرين ضباط أمن.

الولايات المتحدة:

تحتضن البحرين قيادة الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، إضافة إلى ما يقارب ٣٠٠٠ عسكري أميركي وعائلاتهم. حافظت الولايات المتحدة على دعمها العلني الكامل لحكومة البحرين، باستثناء تضمينها ضمن التقرير السنوي لممارسات حقوق الإنسان الصادر عن الخارجية الأميركية في ١٩٩٥، ورغم أن هذا التقرير شامل وصريح، إلا أنه قلل من مدى اعتقال الناس لممارسات حق التعبير مما يختلف عن المشاركة في المظاهرات والصدامات منع السلطة وقد زيف التقرير الحقيقة بقوله بأن الشيخ الجمري "متهم بمجموعة متنوعة من الجرائم

الأمنية". الواقع أن مثل هذا الاتهام يستند إلى تصريحات غير مسنودة في الصحافة الحكومية ويعكس تعريفاً مطاطاً لما له علاقة بالأمن كما أن تقرير الخارجية الأميركية هذا عمد مجاناً إلى تشويه سمعة منظمة حقوق الإنسان في البحرين ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، إلى جانب حركة أحرار البحرين والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، حيث أن هاتين المنظمتين الأخيرتين لم تطرحا نفسهما أنهما منظمتان لحقوق الإنسان إضافة إلى إزدراء منظمتي حقوق الإنسان بقوله "إن المراقبين المحلين ينظرون إليهما أنهما تتبنيان جدول أعمال سياسي أكثر من كونه جدول أعمال لحقوق الإنسان" ويمضي التقرير بتشويهاته بالقول "أن العاملين في المنظمتين هم مجموعة صغيرة من المهاجرين الذين جعلوا من أنفسهم منفيين". وبالتالي فهو يقلل من خطورة أسلوب الحكومة في ممارستها للنفي القسري لمعاقبة المعارضين السياسيين. وبدلاً من مناقشة التقرير الصادر عن اللجنتين، فقد هاجم التقرير المنظمتين باتهامهما ظلماً بأنهما تتلقيان تمويلاً من جهات معادية لنظام آل خليفة.

تعمدت الولايات المتحدة تجاهل فرص انتقاد سجل البحرين القمعي. فقد زار الدفاع الأميركي ويليام بيري البحرين عدة مرات خلال ١٩٩٦، مثل زيارته في أكتوبر، لكنه لم يعلق علناً على أوضاع حقوق الإنسان. وقد صرح مساعد وزير الخارجية

الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، روبرت بيليتريو في ٢٥ يناير "أن سبب الاضطرابات في البحرين يعود إلى مستوى مرتفع من البطالة، وبعض الاضطرابات من قبل الشيعة، ويتم تشجيع هذه الاضطرابات ودعمها من قبل إيران، على الضفة الأخرى من الخليج الفارسي، ومن وجهة نظري فإن قادة البحرين يتعاملون معها بطريقة مسؤولة تستحق دعمنا وفي ٧ مايو كرر بيليتريو في حديث في مركز وكالة للصحافة الخارجية التابع للولايات المتحدة قوله "أن مصاعب البحرين، نابعة أحياناً من إيران. إننا نعتقد أن الحكومة تتخذ خطوات لمعالجة الوضع وأن الحكومة تستحق دعم أصدقائها وجيرانها فيما هي تحاول التعامل مع مشاكل صعبة". وفي بداية مارس قام ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى بزيارة إلى واشنطن، حيث صرح الناطق باسم وزارة الخارجية نيكولاس بيريز، بأن موضوع حقوق الإنسان لم يثر في لقاء ولي العهد مع وزير الخارجية كريستوفر، لكنه جرى إثارة الموضوع من خلال علاقتنا مع البحرين عن طريق سفيرنا ديفيد رانسوم وغيره".

صدرت الولايات المتحدة إلى البحرين ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار من الأسلحة خلال السنوات١٩٨٨- ١٩٩٥ مما مجموعه ٨٠٠ مليون دولار. ويشير تقرير الخارجية الأميركية المقدم إلى الكونجرس للعام المالي ١٩٩٧ بأن مبيعات الأسلحة الأميركية

إلى البحرين تقدر بـــ ١٦٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦ و ٣٣٥ دولار لعام ١٩٩٧ تذهب هذه الأسلحة أساساً لقوة دفاع البحرين والتي لم يذكر عنها مشاركتها في العمليات الأمنية الداخلية. لكن بعض الأجانب المقيمين في البحرين ذكروا لمنظمتنا أنه يجري استخدام طائرات الهليوكبتر المستوردة لقذف القنابل الغازية المسيلة للدموع ومقذوفات أخرى ضد القرى خلال الاشتباكات.

قام رئيس الأركان المشتركة الجنرال جون شاليكاشفيلي بزيارة إلى البحرين حيث صرح "أننا ندعم جهود البحرين لضمان الاستقرار، وأننا مستمرون في اتهام إيران بتهديد الاستقرار في المنطقة".

وبعد أسبوعين من بث اعترافات مفادها وجود مؤامرة مزعومة للقيام بانقلاب (انظر ما سلف) عمدت البحرين إلى الكشف عن فقرات من رسالة من الرئيس كلينتون إلى أمير البحرين جاء فيها "أن الولايات المتحدة تدعم بقوة حكومتكم وسيادة البحرين وسلامة أراضيها". وامتدح توسعة مجلس الشورى المعين مما يؤكد "التزام حكومتكم بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والمصالحة السياسية".

وفي سبتمبر، عاد بيري إلى البحرين لترتيب مرابطة ٢٣ طائرة (اف- ١٦) إضافية لاستخدامها في الدوريات على المنطقة

المحظورة في جنوب العراق، كما قام الرئيس السابق جورج بوش بزيارة البحرين في مارس وأثنى علنياً على السلطات في معالجتها للاحتجاجات بقوله: "إنني أحيي حكومة البحرين لمحافظتها على النظام وتأمينها بيئة آمنة لكل مواطن بحريني".

منظمة العفو الدولية

التقرير السنوي لعام ١٩٩٥ الصادر في عام ١٩٩٦

يقدر عدد الذين اعتقلوا خلال عام بعد اندلاع الاحتجاجات الواسعة الداعية إلى الحقوق الديمقراطية بـــ ٤٠٠٠ شخص. إن غالبية هؤلاء المعتقلين من المسلمين الشيعة ومن بينهم سجناء ضمير احتجزوا بدون محاكمة. جرى اعتقال ما بين ١٥٠ - ١٦٠ شخصاً لعلاقتهم بالاحتجاجات وجرى إصدار أحكام بحقهم لاحقاً إثر محاكمات جائرة. إضافة لذلك فهناك ١٥ سجين سياسي جرى إصدار أحكام بحقهم إثر محاكمات جائرة في السنوات الماضية، حيث يقضون الأحكام الصادرة عليهم بالسجن. تعرض العديد من المعتقلين السياسيين إلى التعذيب وتوفى اثنان منهم في المعتقل. إضافة لذلك فقد قتل ١٠ مدنيين برصاص قوات الأمن وقوات الشغب في ظروف تشير إلى أنهم قد يكونوا أعدموا خارج

نطاق القانون. كما جرى إصدار حكم واحد بالإعدام. تم نفي ٧ مواطنين بحرينيين ومنع ما لا يقل عن ١١ مواطناً بحرينياً من دخول وطنهم.

استمرت الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت منذ سبتمبر والداعية إلى إعادة الحقوق الديمقراطية خلال العام في عدد من المناطق ومن ضمنها جد حفص وسترة والمنطقة الشمالية (انظر تقرير العفو الدولية الصادر في ١٩٩٥. ردت السلطة على ذلك بالاعتقالات الجماعية واستخدمت القوة لقمع المظاهرات. إن غالبية هذه المظاهرات سلمية رغم تميز بعضها بأعمال عنف. وقد قتل ٣ شرطة إثر هذه الاصطدامات في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٤ حتى مارس ١٩٩٥. أعلن الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في أكتوبر ١٩٩٥ بأن مجلس الشورى وهو جهاز استشاري معين من قبل الحكومة وبدون صلاحيات تشريعية سيعطى بعض الصلاحيات، لكنه حتى نهاية العام فلم توسع سلطاته.

جرى اعتقال ما لا يقل عن ٤٠٠٠ شخص في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٤ أو يوليو ١٩٩٥، بمن فيهم نساء وأطفال وبعضهم لم يتجاوز العاشرة. إن غالبية هؤلاء المعتقلين هم من المسلمين الشيعة ومن بينهم سجناء ضمير جرى احتجاز العديد منهم لعدة أيام للاستجواب وجرى إطلاق سراحهم دون توجيه اتهام رسمي

لهم. لكنه جرى احتجاز ما لا يقل عن ٢٠٠٠ من المعتقلين احتجزوا انفرادياً لعدة أسابيع أو لعدة أشهر دون توجيه اتهام رسمي لهم أو محاكمتهم. ومعظم هؤلاء اعتقلوا في سجن جو وسجن المنامة إضافة إلى مراكز الشرطة. أقيمت مراكز اعتقال ميدانية لاحتجاز المعتقلين لفترات قصيرة، بما في ذلك ستاد مدينة عيسى غير المستخدم.

تضاءلت الاضطرابات لبضعة أشهر لكنها استأنفت في نوفمبر ١٩٩٥ إثر اعتقال ما لا يقل عن ١٠٠ شخص. ممن فيهم طلبة الثانوية وما لا يقل عن عشرة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و١٥ عاماً.

ومن بين المعتقلين خلال العام رجال دين وشخصيات معارضة اتهموا بالتحريض عد ى الاحتجاجات المعادية للحكومة، بمن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين علي اللذان دعيا إلى عريضة ديسمبر ١٩٩٤ داعية الأمير إلى إعادة العمل بالدستور (انظر تقرير العفو الدولية الصادرة ١٩٩٥) ويعتقد أن الأثنين هم من سجناء الضمير. وجرى اعتقال الاثنين في مارس وأبريل على التوالي دون توجيه اتهامات واحتجازهما قي مكان غير معلن حتى إطلاق سراحهما في سبتمبر. جرى في أبريل اعتقال ٧ مدرسات بمن فيهن فاطمة عبد الله بودريس وخاتون أحمد خلف قي مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات إلى

جانب عدد من الطالبات بعدما انتهى إلى علم السلطات حدوث مظاهرة في المدرسة، حيث جرى احتجازهن لعدة أيام في مركز شرطة الخميس دون توجيه اتهام لهن. وجرى إطلاق سراحهن لاحقاً. كذلك جرى اعتقال نساء كرهائن حتى يسلم أقرباؤهن المطلوبون أنفسهم إلى السلطات مثل مليكة عبد الله سنكيس المطلوب أخوها والتي جرى اعتقالها في أبريل واحتجزت دون توجيه اتهام لها أو محاكمتها حتى إطلاق سراحها في منتصف يونيه. جرى احتجاز أعداد كبيرة من الأطفال، من بينهم ميرزا محمد العريب (١٥ عاماً) وفضل عباس عبد اللطيف (١٢ عاماً) واللذان اعتقلا في ديسمبر ١٩٩٤ ويناير ١٩٩٥ على التوالي. جرى إطلاق سراح ميرزا محمد العريب خلال هذه السنة. ومن بين سجناء الضمير عبد النبي الطريف وهو موظف في بنك وجرى اعتقاله في ديسمبر ١٩٩٤ واحتجز انفرادياً حتى محاكمته في أكتوبر ١٩٩٥ وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات.

أعلنت الحكومة خلال العام إطلاق سراح مجموعات من المعتقلين لمشاركتهم في الاحتجاجات الداعية إلى الديمقراطية. وذكر أنه جرى إطلاق ٧٥٠ منهم في نهاية العام بمن فيهم ٥٠ ممن أطلق سراحهم بعفو أميري بمناسبة العيد الوطني في ١٦ ديسمبر. وفي معظم الحالات فقد كان من الصعب تحديد هويات المطلق سراحهم والاتهامات التي وجهت لهم إن وجدت، حيث

عمدت الحكومة إلى عدم نشر أسماء من يجري اعتقالهم أو إطلاق سراحهم ولا يزال ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ شخص معتقلين بنهاية العام.

بدأت في مارس محاكمات المتهمين بعلاقتهم بالاحتجاجات الداعية إلى الديمقراطية أمام محكمة أمن الدولة ومحكمة الأحداث. وبحلول منتصف يوليو فقد جرى إدانة ما بين ١٥٠ إلى ١٦ متهماً إثر محاكمات جائرة بتهم تشمل القتل العمد وتحطيم الممتلكات الخاصة والعامة واستخدام العنف ضد الشرطة والمشاركة في تجمعات غير مشروعة وعضوية عمة غير مشروعة في إحدى الحالات. تشمل أحكام السجن ما يتراوح ما بين ٦ أشهر حتى السجن مدى الحياة. كما حكم على الشخص بالإعدام (انظر لاحقاً). جرى حرمان المتهمين أثناء احتجازهم من الاتصال بمحاميهم حتى بداية المحاكمات. وذكر عن تعرض العديد منهم للتعذيب. جرى إدانة ما لا يقل عن ٨٠ متهماً من قبل محكمة أمن الدولة بعد محاكمات سرية جائرة استناداً إلى اعترافات قسرية انتزعت منهم خلال التعذيب. وحرم الجميع من الاستئناف أمام محكمة أعلى. ومن بينهم حسين علي التتان وسلمان عبد الله النشابة اللذان حكم عليهم بالسجن لعشر سنوات على التوالي بتهمة الانتماء إلى "حزب الله " المحظور. ويذكر أن العديد ممن جرت تبرئتهم من قبل المحاكم استمر احتجازهم دون

سند قانوني ولا يعرف عما إذا جرى إطلاق سراحهم في نهاية العام أم لا. ومن بين الذين جرت إدانتهم إثر محاكمات جائرة ما لا يقل عن ٥٠ حدثاً دون سن الـ (١٥) بتهم مثل الشغب وإثارة الكراهية ضد الحكومة. وحكم على عدد من الأحداث بالعقوبة القصوى وهي السجن لمدة ١٠ سنوات بمن فيهم الحدث محمد علي محمد العكري (١٤ عاماً) والذي اتهم بقذف زجاجة بترولية حارقة على الشرطة في يوليو. لكنه جرى استئناف هذا الحكم حيث جرى إطلاق سراحه في سبتمبر ولكن تم وضعه تحت رقابة الشرطة ومنعه من السفر إلى الخارج.

يستمر ١٥ سجيناً سياسياً في قضاء أحكام طويلة بالسجن صدرت في محاكمات جرت في السنوات السابقة، وبعضهم أدين بتهمة الانتماء إلى منظمة محظورة وآخرون بتهمة المشاركة مما يدعى بمحاولة انقلابية في ١٩٨١ (أنظر تقارير العفو الدولية الصادرة في ١٩٩٤ و١٩٩٥) جرى الحكم في سبتمبر ١٩٩٠ على عبد الجليل خليل إبراهيم بالسجن ٧ سنوات بتهمة الانتماء إلى حزب الله، وجرى إطلاق سراحه هذا العام (أنظر تقرير العفو الدولية الصادر في ١٩٩١).

هناك العديد من التقارير بحدوث التعذيب بحق المعتقلين بصفة منهجية ومتكررة. ويذكر هنا تعرض العديد من المعتقلين في إدارة أمن الدولة وإدارة التحقيقات الجنائية لانتزاع اعترافات منهم

أو لمعاقبتهم. وتشمل أساليب التعذيب الضرب المبرح والمستمر والتعليق من الأطراف وفرض الوقوف لفترات طويلة والحرمان من النوم لفترات طويلة والاعتداء الجنسي والتهديد بالإعدام. كما ذكر عن إساءة معاملة النساء والأطفال في المعتقل.

توفى معتقلان في الاحتجاز نتيجة التعذيب. وأحد الضحايا هو سعيد عبد الرسول الإسكافي (١٦ عاماً) والذي توفى في يوليو بعد ١٠ أيام من احتجازه في مركز شرطة الخميس. وذكر أنه اعتقل للاشتباه بكتابته شعارات معادية للحكومة على جدران قرب منزله بالسنابس. وأظهرت فحوصات الطب الشرعي أن جروحه هي نتيجة التعذيب. ولم يجر أي تحقيق رسمي في ظروف وفاته أو في التقارير حول تعذيب المعتقلين الآخرين والتي تعرف عنها السلطة.

قتل ما لا يقل عن ١٠ مدنيين بالرصاص على يد قوات الأمن وشرطة الشغب في ظروف تشير إلى أنهم قتلوا خارج نطاق القانون. يتم تفريق المظاهرات السلمية من قبل قوات الشرطة باستخدام العنف واللجوء تكراراً للذخيرة الحية وخراطيش الصيد والقنابل المسيلة للدموع. ومن بين الضحايا الشاب عبد الحميد قاسم (١٧ عاماً) من الدراز، والذي أصيب خلال مظاهرة في مارس وتوفى في اليوم التالي. أصيب العديد من المحتجين بجراح ومنعت السلطات بعضهم من تلقي العلاج في المستشفيات. ويذكر

أن قوات الأمن تستخدم عمداً القنابل المسيلة للدموع في أماكن مغلقة مثل المنازل والمساجد مما أدى إلى مقتل شخصين في يناير وفبراير على التوالي.

صدر حكم بالإعدام ضد عيسى أحمد قمبر والذي اعتقل باحتياجات المطالبة بالديمقراطية.

وصدر الحكم عليه بالإعدام في يوليو إثر محاكمة جائرة أمام محكمة الجزائية الكبرى وأدين بتهمة القتل العمد لشرطي. وفي نوفمبر ثبتت محكمة الاستئناف حكم الإعدام. ثم جرى الاستئناف مجدداً أمام محكمة التمييز في ديسمبر.

جرى خلال يناير نفي ٧ مواطنين بحرينيين من المسلمين الشيعة إلى خارج البلاد. ومن بينهم الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري والشيخ عادل الشعلة والشيخ محمد خوجسته، إضافة إلى ما لا يقل عن ١١ مواطناً منعوا من دخول البلاد، معظمهم من طلبة الدين في قم في إيران واستمرت سلطات البحرين في منع مواطنين بحرينيين من دخول البلاد خلال العام.

عمدت منظمة العفو الدولية تكراراً إلى مناشدة حكومة البحرين خلال العام لوضع حد للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن. ودعت إلى إجراء تحقيق مستقل في

حوادث قتل المتظاهرين وتعذيب المعتقلين ومثول المسؤولين عن ذلك أمام العدالة. كما طلبت معلومات عن جميع المعتقلين منذ ديسمبر ١٩٩٤ وعن أولئك الذين أطلقوا سراحهم خلال العام وكررت اقتراحها إرسال وفد عنها إلى البحرين لإجراء محادثات مع المسؤولين الحكوميين ومراقبة المحاكمات الجارية، وحثت المنظمة في مايو على إيقاف المحاكمات أمام محكمة أمن الدولة حتى تتوافق هذه المحاكمات مع المستويات الدولية لضمان محاكمة عادلة. ولم تتلق أي رد. وفي لقاء جرى في يونيو مع وكيل وزارة الخارجية كررت المنظمة طلبها بزيارة البحرين.

أصدرت المنظمة في سبتمبر تقريرها بعنوان "البحرين: أزمة حقوق الإنسان" عرضت فيه تفصيلياً الانتهاكات الواسعة من ديسمبر ١٩٩٤. واشتمل التقرير على توصيات لحكومة البحرين تستهدف تحسين أوضاع حقوق الإنسان، لكنه وحتى نهاية العام لم تتلق المنظمة أي رد. قدمت منظمة العفو الدولية في أبريل معلومات بمخاوفها حول البحرين إلى الأمم المتحدة حسب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (F/١٥٠٣ ٧٢٨ السري للنظر في المراسلات حول خروقات حقوق الإنسان.

منظمة العفو الدولية:

البحرين: مقتطفات من تقرير.

النساء والأطفال ضحايا الاعتقال التعسفي وتزايد التعديات لأول مرة في تاريخ البحرين المعاصر يتعرض النساء والأطفال الصغار حتى بعمر ٧ سنوات للاعتقال والضرب والتهديد أثناء الاحتجاز وهو سلوك قلق يبدو أنه سيستمر.

ومنذ اندلاع الحركة الداعية للديمقراطية في ١٩٩٤ فإن العديد من النساء البحرينيات التحقن بالاحتجاجات العامة وهو تحول من الدور التقليدي للمرأة في المنطقة. كما أن عدداً من النساء كتبن التماساً إلى الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تحثه على إعادة البرلمان وقمن بتظاهرات لإطلاق سراح أقاربهن من الذكور وجميع المعتقلين السياسيين.

تعرضت العديد من النساء للضرب لمشاركتهن في مظاهرات أو لمحاولة منع اعتقال أقاربهن من الذكور. جرى الاحتفاظ

ببعضهن كرهائن من أجل إجبار أقاربهن الذكور لتسليم أنفسهم للسلطات فيما أستمر احتجاز بعضهن كعقاب على النشاطات المعارضة لأقاربهن الذكور.

كما جرى اعتقال بعض النساء كرادع للنساء الآخريات من الانضمام إلى الاحتجاجات العامة وجرى احتجاز معظمهن بمعزل عن العالم الخارجي وبعضهن في زنازين انفرادية لفترات تصل إلى شهرين حتى إطلاق سراحهن بدون توجيه اتهام لهن.

إن اعتقال وضرب النساء هي محاولة لئيمة لردع أي انتقاد لها، والضغط على النساء لتسليم أزواجهن وآبائهن وإخوانهن إلى السلطات.

جرى في أبريل (نيسان) ١٩٩٥ توقيع ٢٠ شخصية نسائية على التماس للأمير مطالبينه بإنهاء دور العنف وتدشين حوار وطني وإعادة الحقوق الديمقراطية. حيث جرى طرد عزيزة البسام وحصة الخميري ومنيرة أحمد فخرو من وظائفهن لأنهن رفضن سحب تواقيعهن على الالتماس.

في الشهر اللاحق جرى اعتقال السيدة عفاف عبد الأمير الجمري لسبب وحيد كونها ابنة القائد الإسلامي المعارض الشيخ عبد الأمير الجمري المعتقل في ١٩٩٥ وقد ذكر أنها تعرضت للضرب تكراراً من قبل الشرطة النسائية وجرى عزلها عن العالم

الخارجي لمدة شهر قبل إطلاق سراحها دون توجيه اتهام.

جرى في فبراير (شباط) ١٩٩٦ اعتقال ما لا يقل عن ١٠ نساء لفترة شهرين تقريباً دون إمكانية الاتصال بأقاربهن ومحاميهن، وبعضهن لهن أزواج وآباء في السجن وأخريات جرى اعتقالهن لفترة قصيرة خلال ١٩٩٥. وجرى إطلاق سراحهن جميعاً دون محاكمة أو توجيه اتهام.

لم يجر توجيه اتهام رسمي لارتكاب أعمال عنف لأي من النساء، كما لم يجر توجيه أي اتهام لمعظمهن وغالبيتهن من سجناء الضمير جرى اعتقالهن لمجرد مشاركتهن في الاحتجاجات.

جرى قي مارس (آذار) ١٩٩٦ اعتقال ما يقارب من ٢٥ طالبة من المرحلة الثانوية تراوح أعمارهن ما بين ١٦- ١٨ لمشاركتهن في مظاهرات مدرسية وفي الشارع. وجرى احتجازهن في السجن لأكثر من شهر دون أن يتمكن من رؤية عائلاتهن أو محاميهن وتعرضن للتحرشات خلال الاستجواب. وقد ذكرت إحداهن أن الضابط هددها وأخريات بالاغتصاب وجرى إهانتهن والتحرش بهن جنسياً.

إن منظمة العفو الدولية قلقة بسبب تصريحات وزير الإعلام البحريني محمد بن إبراهيم المطوع مؤخراً لجريدة يومية عربية

بأن بعض النساء ساعدن في نقل الأسلحة المستخدمة في الاضطرابات لأنهن لسن عرضة للتفتيش وحيث أنه لم يقدم تفاصيل أخرى، وفي غياب أية اتهامات محددة ضد امرأة بعينها في هذا الخصوص، فإن المنظمة تخشى أن تكون هذه التصريحات مبرراً لمزيد من الاعتقالات التعسفية.

تشمل الاعتقالات الجماعية خلال اضطرابات العام الماضي والاضطرابات الأخيرة بعض الأطفال وبعضهن لم يتعد السابعة. ويعتقد أنه كان هناك ما يقارب من ٦٥ طفلاً معتقلاً في وقت من الأوقات وهم معزولون عن الحصول على مساعدة قانونية أو الاتصال بعائلاتهم. وفي بعض الحالات استهدفت قوات الأمن الأطفال كرهائن حتى يسلم أقاربهم أنفسهم للسلطات. كما جرت محاكمة عدد من الأطفال وصدرت بحقهم أحكام بالعقوبات القصوى سجن لعشر سنوات يجري قضاؤها في الإصلاحية.

إن الأطفال هم الأكثر هشاشة من الضحايا ودليل فاقع على غياب أبسط الضمانات القانونية لعدم إساءتهم والمحاكمة العادلة.

استمرت حكومة البحرين في سياسة النفي القسري للمشكوك بنشاطهم السياسي بحقهم أو بحق عائلاتهم ومنع المعارضين المشتبه بهم وزوجاتهم وأطفالهم العودة إلى بلادهم بعد سنوات من النفي الاختياري.

إن جميع هذه الممارسات تتعارض مع مستويات حقوق الإنسان الدولية والمواثيق الدولية.

خطبة الشيخ عبد الأمير الجمري في ١٧ نوفمبر ١٩٩٥ حول دعوة المرأة للمطالبة بحقوقها:

بسم ا لله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، وأصحابه المنتجبين، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أيها الأخوة والأخوات والأبناء والبنات، سلام من ا لله عليكم جميعاً ورحمة وبركات،

وبعد:

فبما أننا نعيش أسبوع ميلاد الزهراء (عليها السلام)، وبما أن الزهراء (ع) هي المرأة الأولى التي عاشت الإسلام في أفكارها وسلوكها ومواقفها، وصبرت وتحملت وجاهدت من أجل الإسلام، وكانت المثل الأعلى الذي أراد الإسلام للمسلمات أن يتمثلنه ويحتذينه، فإنها لذلك هي الرائدة الأولى للمرأة المسلمة، وإن مولدها العظيم لهو مولد المرأة المسلمة التي يريدها الإسلام،

فالمرأة التي يريدها الإسلام هي التي تطبق منهج فاطمة (ع) في الحياة، بحيث تمتلك الوعي الديني والسياسي، وتقوم بدورها كعنصر مسؤول في المجتمع الإسلامي، فتعارض الفساد والانحراف وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، سائرة على النهج الفاطمي. فالمرأة المسلمة يجب أن تكون إلى جانب الرجل المسلم في الدعوة إلى الحق، والمطالبة بالحق، والمعارضة للانحراف، منطلقة من خط فاطمة (ع)، خط الحوار، خط السلم، خط المجادلة بالتي هي أحسن، منادية بأعلى صوتها لمن يتمسك بخط العنف والقوة والغطرسة:

(نحن في أواخر القرن العشرين، ولا ينبغي أن يكون المنطق السائد والمحكم بيننا هو منطق قريش، بل يجب أن يكون منطق الحوار، منطق الرفق واللين، ففي ظل منطق الحوار يغلق الباب أمام المغرضين والمتصدين في الماء العكر، وفي ظل منطق الحوار لا تبقى فرقة ولا تباعد بين مذهب ومذهب وجماعة وجماعة). لقد خسر وفشل منطق قريش، منطق العنف والغطرسة، أجل، وسقط هذا المنطق رغم أن بيدها السلطة الاقتصادية والسلطة الدينية، والسلطة السياسية وغيرها من السلطات. ورغم كل ما مارسته قريش لإسقاط شخصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فقد سقطت قريش، أما شخصية محمد (ص) فلم تسقط بل علت وظفرت والتف الناس حولها. (يريدون

ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون)، (أو نريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين، ونمكن لهم في الأرض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون)،

إخواني، وأخواتي، أبنائي وبناتي:

مع التغيرات التي تشهدها المنطقة نجد أنفسنا ملزمين أن نتوقف عند بعض النقاط التي نشعر أنها تستحق التوضيح والتأكيد، دفعاً للاشتباه والالتباس. فبعض الصحف المغرضة والأقلام المأجورة نحاول يائسة في هذه الظروف أن تخلط الأوراق وتلصق التهم وتشوه الصور، فصدا منها للنيل من حركة الشعب الإصلاحية ومطالبه العادلة، وهيهات أن يتمكنوا من ذلك، وذلك لما يأتي:

أولاً: إن توجه هذا الشعب مستقل ذاتي، غير مدفوع من الخارج، لأنه توجه أوجدته الظروف والأوضاع السلبية المتراكمة، ولأنه توجه انطلق بدافع المصلحة العامة، رغبة منه في المشاركة الفعالة في صنع القرار السليم.

ثانياً: إنه توجه مفتوح، عفوي، جماهيري، ليس حزبياً، أو متعصباً لأحد، يتفق ويتحد مع كل المخلصين العاملين لأجل مصلحة الوطن، فيه الإسلامي والوطني، والشيعي والسني، بعيداً

عن الطائفية والقبيلة. فأنا وأنت أبناء وطن، وأتعامل مع كل التوجيهات في قضية وطن، الهموم والآمال والأهداف واحدة، لأنها للوطن، والكل مسؤول عن مصلحة وطنه وبلده، والعريضة الأولى عام ١٩٦٢، والعريضة الجماهيرية الثانية عام ١٩٩٤ أكبر الأدلة على ذلك.

ثالثاً: إن أسلوب هذا التوجه سلمي يرفض العنف والتطرف والإرهاب، ويرفض استخدام القوة، ويعتبر الحوار الجاد المثمر هو الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف العادلة. فقد استجاب توجه هذا الشعب للهدوء منذ أول يوم برزت فيه مبادرتنا السلمية، وطالبناه بالهدوء، وما زال وسيبقى محافظاً على الهدوء والاستقرار، لأنه توجه سلمي لا يريد إلا الإصلاح، وبيد الحكومة الموقرة ما وعدته على ذلك بالنظر في مطالبه وتحقيقها.

رابعاً: إن أهداف هذا التوجه واضحة معتدلة موضوعية، لا تريد إسقاط الحكم ولا زعزعة الأمن، بل كل ما تريده تحقيق الأمن والاستقرار. وما هي هذه الأهداف؟ إنها -كما أعلنت مراراً وتكراراً- تفعيل الدستور، وعودة الحياة النيابية، وإطلاق سراح كافة المعتقلين، وعودة المبعدين.

توجه الشعب هذا ليس ساذجاً، بل أن الشعب منتبه وواع إلى أن هذه الأهداف بعضها فوري لا يستدعي التأخير، وبعضها

متدرج إلى التهيئة ووضع الترتيبات اللازمة. والسؤال المطروح الآن هو: هل في هذه الأهداف أي تطرف أو إرهاب؟ ولا شك أن الجواب بلغة الحق والواقع هو: لا. هذه هي الصورة الحقيقية لحركة الأمة وفعالياتها. فإذا كانت هذه هي حقيقة توجه الشعب فلماذا لا نرى على أرض الواقع استجابة واضحة من الحكومة الموقرة؟ هل هو بسبب المعلومات المغلوطة والصور المشوهة التي ينقلها أصحاب الأقلام المأجورة والمصالح الشخصية الذين لا يريدون لهذا الوطن أي خير أو صلاح.

لماذا الحواجز والفواصل؟ لقد أعلنا استعدادنا للحوار الهادئ وطالبنا به، فإلى متى تظل الأبواب مغلقة؟ وإلى متى ستظل سيارات الشغب تجوب الشوارع ليل نهار؟ وإلى متى تقوم بعض سيارات الشغب بإيقاف بعض باصات الطلبة وتضرب بعضهم دون أدنى مبرراً أو مسوغ؟ إننا نرقب توجهاً صحيحاً في المنطقة نحو التنمية والاستقرار، ففي بعض حرية الصحافة وانتخابات البلديات، وفي البعض تم إلغاء قانون أمن الدولة، وفي بعض ثالث صدر عفو عام عن السجناء والمبعدين. ومثل هذا التوجه لا شك أنه يعمق الثقة بين الشعب وحكومته، ويعزز كل الجهود المخلصة لرفعة الوطن وتنميته، ويبدد كل الشكوك والظنون التي يخلقها الشياطين والمغرضون، أعاذ الله الوطن حكومة وشعباً منهم. وأن لدينا أملاً كبيراً في سمو الأمير في إصدار عفوه العام

عن جميع المعتقلين من دون استثناء، وعودة المبعدين إلى وطنهم، وفتح باب الحوار رسمياً، ومن ثم التوصل إلى بحث وتحقيق المطالب السياسية وعلى رأسها البرلمان.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحتويات

الاهداء ٥

مقدمة ٧

البحرين: لمحة تاريخية وجغرافية ٩

النضال الوطني لشعب البحرين ١١

الانتفاضة الدستورية ودور المرأة ٢٠

لمحة من تاريخ نضالات المرأة ٧٥

الملاحق:

١- مذكرة الشخصيات النسائية في البحرين،
لأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ٨٩

٢- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان
(Human Rights Watch) الأميركية حول
أوضاع حقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩٧. ..... ١٠٨

٣- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية
حول حقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩٥
الصادر في العام ١٩٩٦. ..... ١٢٢
٤- مذكرة لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين
حول الأحداث الجارية في البحرين منذ العام ١٩٩٤
الصادرة في ١٩٩٥/١/٢١. ..... ١٣١
٥ - خطبة سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري
في ١٧ نوفمبر ١٩٩٥ حول
دعوة المرأة للمطالبة بحقوقها. ١٣٦

هذا الكتاب

ماهو الدور الذي تلعبه المرأة في الانتفاضات الشعبية؟
وماهو المصير الذي سيلحق بها بعد ان تنتصر تلك الانتفاضات او الثورات.. هل تتقدم الصفوف ام تعاد الى المؤخرة!!؟
ماذا عن المرأة في البحرين؟
لقد قدمت الكثير من التضحيات.. منذ حركة الغواصين في مطلع القرن الماضي .. حتى الانتفاضة الدستورية في نهاية القرن المنصرم.. كان دورها مشرفاً.. يداً بيد مع أخيها الرجل من اجل الحقوق الوطنية.. والدستورية.. ومن أجل المواطنة المتساوية .. وضد التمييز بأشكاله.. ومن اجل ان يعترف المجتمع بأن المرأة نصف المجتمع.. وصدق من قال : ان درجة تحرر المجتمع تقاس بمدى تحرر المرأة وحصولها على حقوقها..
يستعرض الاستاذ هاني مسيرة المرأة في البحرين باقتضاب شديد.. يركز على الانتفاضة الدستورية.. ويقدم وثائق ابرزها العريضة النسائية التي كان وقعها صاعقاً على السلطة.. فلم تتردد من اتخاذ اجراءات تعسفية أوقعها في أزمات متلاحقة..
كتاب لا يستغني عنه من يريد معرفة نضال المرأة في هذا الجزء من الوطن العربي..

الناشر